يا صاحبَ القُبَّةِ البَيضاءِ في النَّجَـفِ
مَن زارَ قَبرُكَ واسْتَشفى لَدَيكَ شُفِي
زوروا أَبا الحَسَنِ الهادي لَعَلَّكُـــمُ
تُحظَون بالأجرِ والإقبالِ والزُّلَف
زوروا لِمَن تُسْمَعُ النَّجوى لَديهِ فَمَنْ
يَزرهُ بالقَبرِ مَلهوفاً لَديهِ كُفِـــي
إذا وَصَلْ فَاحْرِمْ قَبْلَ تَدْخُلَهُ
مُلَبِّيـاً وإسْعَ سَعْياً حَولَهُ وطُـفِ
حَتَّى إذا طِفْـــتَ سَبْعاً حَولَ قُبَّتِهِ
تأَمَّـلْ البابَ تَلْقى وَجْهَهُ فَقِـــفِ
وقُل سَلامٌ من اللهِ الســـلامِ على
أَهـلِ السلامِ وَأهلِ العلمِ والشـرَفِ

وقائع مؤتمر السنوي الخامس

نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الاربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

مجلة القبة البيضاء
مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

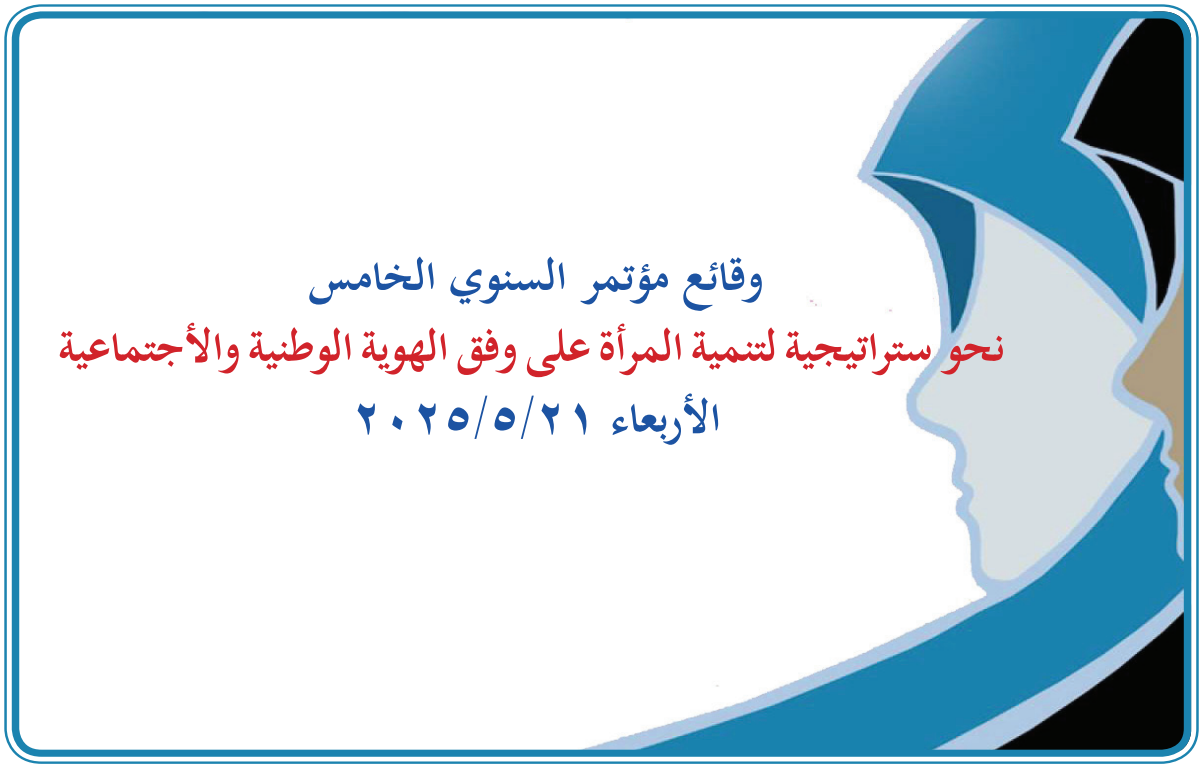

وقائع مؤتمر السنوي الخامس

نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

وقائع مؤتمر السنوي الخامس

نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الاربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

رئيس التحرير

أ . د . سامي حمود الحاج جاسم

التخصص/تاريخ إسلامي

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

مدير التحرير

حسين علي محمّد حسن

التخصص/لغة عربية وآدابها

دائرة البحوث والدراسات/ديوان الوقف الشعي

هيأة التحرير

أ . د . علي عبد كنو

التخصص / علوم قرءان /تفسير

جامعة ديالى / كليةالعلوم الإسلامية

أ . د . علي عطية شرقي

التخصص/ تاريخ إسلامي

جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد

أ . م . د . عقيل عباس الريكان

التخصص/ علوم قرءان تفسير

الجامعة المستنصرية/ كليةالتربية الأساسية

أ . م . د.أحمد عبد خضير

التخصص/ فلسفة

الجامعة المستنصرية / كليةالآداب

م.د. نوزاد صفر بخش

التخصص/ أصول الدين

جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية

أ.م . د . طارق عودة مري

التخصص/ تاريخ إسلامي

جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية

هيأة التحرير من خارج العراق

أ . د . مها خير بك ناصر

الجامعة اللبنانية / لبنان/لغة عربية..لغة

أ . د . محمّد خاقاني

جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية..لغة

أ . د . خولة خمري

جامعة محمّد الشريف / الجزائر /حضارة وآديان..أديان

أ . د . نور الدين أبو لحية

جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر

علوم قرءان/ تفسير

المشرف العام

عمار موسى طاهر الموسوي

مدير عام دائرة البحوث والدراسات

الترجمة

أ . م . د .رافد سامي مجيد

التخصص/ لغة إنكليزية

جامعة الإمام الصادق(عليه السلام)كلية الآداب

التدقيق اللغوي

أ . م . د .علي عبدالوهاب عباس

التخصص / اللغة والنحو

الجامعة المستنصرية/كليةالتربية الأساسية

وقائع مؤتمر السنوي الخامس

نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الاربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

العنوان الموقعي

مجلة القبة البيضاء

جمهورية العراق

بغداد /باب المعظم

مقابل وزارة الصحة

دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير

٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١

صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي

ISSN3005_5830

رقم الإيداع

في دار الكتب والوثائق(١١٢٧)

لسنة ٢٠٢٣

البريد الالكتروني

إيميل

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي

(3005-5830)

دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجِدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصغة APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢ .

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.

١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)

أو البريد الإلكترونيّ:(hus65in@Gmail.com) (off reserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

محتوى: وقائع المؤتمر السنوي الخامس نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

ت	اسم المؤلف واللقب العلمي	عنوان البحث	ص
١	أ. د. محمد حسين علوان	حرية المرأة وخيارات التنمية المستدامة	١٤
٢	أ.د منى جلال عواد	التنمية المستدامة نحو تمكين اقتصادي افضل للمراة رؤية في الهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد	٤٠
٣	أ.د. عذراء إسماعيل زيدان	المرأة وقوة الكلمة: استراتيجيات مقاومة خطاب الكراهية في الفضاء الرقمي	٥٤
٤	أ. د. سميرة حسن عطية أ.م. د. غصون مزهر حسين أ.م.د. لمياء حسين	الاستراتيجيات الفاعلة لتمكين المرأة القيادية في المجتمع العراقي	٦٦
٥	أ.م. د. صبا حسين	الهوية الوطنية للمرأة العراقية ومفهومها وتحديات تفعيلها وسبل تعزيزها في المجتمع	٧٦
٦	أ.م .د. مؤيد حامد الجُميلي م. م. سجا عبد الرضا كاظم	تحديات النساء العاملات في القطاع الصحي في ظل جائحة كورونا Covid-19	٨٤
٧	أ.م. د. خالد كاظم عودة م.د. أكرم حياوي طعمه	المساهمة النسائية في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في العراق وفقاً لأحكام قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة٢٠٠٩	١٠٤
٨	أ.م.د. زينب عبدالمهدي نعمة	دور المرأة العراقية في تعزيز الهوية الوطنية	١١٢
٩	أ.م.د. سـنان صلاح رشيد	المرأة في أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠z	١٢٤
١٠	م.د.ايمان جواد عبد الكاظم م.م.رغد حماد رجه	تمكين المرأه وتعزيز القيادة السياسيه ودورها في صنع القرار السياسي	١٣٦
١١	م.د. نبراس المعموري	حرية المرأة وخيارات التنمية المستدامة	١٤٦
١٢	م.د لارا حسن عبدالله	دور المرأة في الدبلوماسية الوقائية	١٦٤
١٣	م. د. سرمد جاسم محمد الخزرجي م. د.عادل لحميدي م.د.هيثم فيصل علي الاحبابي	رؤى نظرية لماهية المواطنة في ظل الممارسات القيمية دراسة سوسيولوجية	١٨٠
١٤	أ.م.د.حسين صالح الربيعي	الابعاد التاريخية للمرأة بين القوانين والأعراف في الفكر الاسلامي	١٩٠
١٥	م. م زينب سلمان سبع	دور المرأة العراقية في النهضة الثقافية والاجتماعيةعبر العصور	٢٠٤
١٦	م: جولان حسين خليل	المرأة والعمل الانساني سلوك المساعدة في التبرع بالدم	٢١٤
١٧	م.م. لمى كريم خضير	التحديات وممارسات العنف التي تواجهها المرأة العراقية وموقف السياسات والتشريعات القانونية منها	٢٢٦
١٨	م.م. سلمى عبد الرحيم عبد الحسن	دور المراة في تعزيز الهوية الوطنية وبناء القيم وتنميتها في المجتمع	٢٤٠
١٩	م.م. بنين سعد صافي	حرية المرأة وخيارات التنمية المستدامة أنموذجًا	٢٥٠
٢٠	م.م. ايمان عماد أحمد الفراجي م. د. علي محمد محمود خلف	أهمية التعليم في تعزيز دور وقدرات المرأة في القيم الوطنية والاجتماعية	٢٦٠
٢١	م.م زينب محمد خلف	دور المراكز البحثية في دعم القضايا الأجتماعية	٢٦٦
٢٢	م.م زينب حسين شاكر	دور المرأة العراقية في المشاركة السياسية والقيادية	٢٨٠
٢٣	م. م بيداء عبدالله ابحيت	المعوقات الاجتماعية التي تواجه رائدات الأعمال والمهن الحرة (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)	٢٩٠
٢٤	الباحثة: آية علي صبر	الأسس العلمية لتعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية دراسة استكشافيةفي مجالات السياسة الاقتصاد، والتنمية الاجتماعية	٣٠٢
٢٥	م.م. مريم بشير حسن	التحديات والفرص أمام المرأة العراقية في تولي المناصب القيادية: منظور علمي	٣١٤

وقائع مؤتمر السنوي الخامس

نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

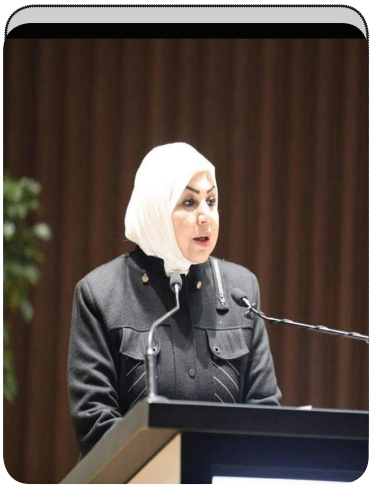

أ.د. عذراء أسماعيل زيدان

جامعة بغداد/ مديرة مركز دراسات المرأة

تُعدّ مؤتمرات العلوم الإنسانية والاجتماعية محفل علمي لتبادل الافكار والرؤى حول توظيف العلوم الإنسانية لخدمة المجتمع وهذا جانب اعتمده المركز الريادي المتخصص في قضايا المرأة من خلال أقسامه العلمية المتخصصة قسم بناء وتمكين القدرات، وقسم السياسات والتشريعات ، وقسم بحوث المجتمع الدولي إذ ينتج أبحاث تعالج قضايا المرأة حسب توجهات الأقسام العلميّة والأحداث.

جاء المؤتمر ليتناول مفردة مهمة ألا وهي:«الهوية الوطنية»إذ تُعدّ الهوية الوطنية للمرأة العراقية جزءًا أساسيًا من«الهوية الوطنية العراقية» ككل، وتتجسد في دورها الفعال في بناء المجتمع والمساهمة في مختلف المجالات، مع الحفاظ على قيمها وتقاليدها الأصيلة.

أن دور المرأة في بناء الهوية الوطنية:تتمثل في:

- التربية والتنشئة: تلعب المرأة دورًا محوريًا في تربية الأجيال القادمة وغرس قيم الانتماء للوطن وحبّه والاعتزاز بهويته
- المشاركة في الحياة العامة: تساهم المرأة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز دورها في بناء مجتمع متماسك ومزدهر
- الحفاظ على التراث والتقاليد: تعتبر المرأة حارسة للهوية الوطنية من خلال الحفاظ على العادات والتقاليد والقيم الأصيلة ونقلها للأجيال القادمة.
- التأثير في صنع القرار: يجب إشراك المرأة في صنع القرار على جميع المستويات لضمان تمثيل فعال لمصالحها ومصالح المجتمع ككل.

أثر الهوية الوطنية في بناء مجتمع قوي:

- الوحدة الوطنية: تعتبر الهوية الوطنية أساسًا للوحدة الوطنية والتلاحم بين مختلف مكونات المجتمع.
- التنمية المستدامة: تساهم الهوية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توحيد الجهود وتعزيز الانتماء للوطن.
- الأمن والاستقرار: تعتبر الهوية الوطنية عاملًا مهمًا في تحقيق الأمن والاستقرار من خلال تعزيز قيم التعايش والتسامح.

إن تمكين المرأة العراقية وتعزيز دورها في المجتمع هو استثمار في بناء مجتمع قوي ومتماسك ومزدهر. إن تضافر جهود الجميع من أجل تحقيق المساواة والعدالة للمرأة هو مسؤولية وطنية وأخلاقية.

وقائع مؤتمر السنوي الخامس

نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

البيان الختامي

نحو استراتيجية لتنمية المرأة يضع توصيات لتحقيق تمكين المرأة من خلال دمج قضاياها في السياسات والخطط التنموية، وتفعيل التشريعات الوطنية لحقوقها، وتعزيز مشاركتها في مواقع صنع القرار، وزيادة تمثيلها في القوى العاملة ومواقع صنع القرار.

مكونات الاستراتيجية والتوصيات:

دمج قضايا المرأة في السياسات والخطط:

–يجب أن يتم دمج قضايا المرأة في السياسات والخطط التنموية الوطنية بشكل فعّال وممنهج.

تفعيل التشريعات الوطنية:

–يتطلب الأمر تفعيل التشريعات الوطنية التي تدعم حقوق المرأة ومتابعة تنفيذها على أرض الواقع.

تعزيز مشاركة النساء في صنع القرار:

–تُشجع على تعزيز مشاركة النساء في مواقع صنع القرار على كافة المستويات، بما في ذلك المستوى السياسي والإداري.

حماية المرأة من العنف:

–من الضروري سن تشريعات توفر المزيد من الحماية للمرأة ضد العنف، وفقًا لـ[Facebook].

زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة:

–تهدف الاستراتيجية إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وتمهيد الطريق لمزيد من التمثيل في مختلف القطاعات.

الدعم الأممي:

–تلتزم الأمم المتحدة بتقديم كل الدعم للمؤسسات العراقية لتعزيز حقوق المرأة والفتيات وضمان حمايتهن وتمكينهن والمساهمة في تشكيل مستقبل الأم

مركز دراسات المرأة

Woman's Studies Center

وقائع مؤتمر السنوي الخامس

نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الاربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

منهاج مؤتمر مركز دراسات المرأة
"نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية"
الاربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١
رئيس الجلسة ا.م.د. لمياء عدنان عبد / جامعة الفلوجة
مقرر الجلسة : م.د. لارا حسن عبد الله

الافتتاح بقراءة سورة من القرآن الكريم
النشيد الوطني و قراءة سورة الفاتحة حداداً على ارواح شهدائنا الابرار
كلمة السيد رئيس جامعة بغداد الاستاذ الدكتور بهاء إبراهيم انصاف المحترم
كلمة السيدة مديرة المركز الاستاذ الدكتورة عذراء اسماعيل زيدان المحترمة
كلمة وزارة التربية
بدء جلسات المؤتمر ولكل باحث ١٠ دقائق
ا.د عذراء اسماعيل زيدان قوة الكلمة استراتيجيات مقارمة خطاب الكراهية في الفضاء الرقمي جامعة بغداد/ مديرة مركز دراسات المرأة
ا.د محمد حسين علوان حرية المرأة وخيارات التنمية المستدامة جامعة القادسية/ كلية الآداب.
ا.د منى جلال عواد التنمية المستدامة نحو تمكين اقتصادي افضل للمرأة جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.
ا.د سميرة حسن عطيه الاستراتيجيات الفاعلة لتمكين المرأة القيادية في المجتمع العراقي. الجامعة المستنصرية/ كلية التربية.
ا.م.د غصون مزهر حسين الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب.
ا.م.د لمياء حسين موله الجامعة التقنية الوسطى/ معهد الرصافة.
ا.م.د حسين صالح الربيعي الأبعاد التأريخية للمرأة بين القوانين والأعراف في الفكر الأسلامي. كلية الأمام الكاظم "ع" / فرع بغداد.
ا.م.د زينب عبد المهدي نعمة المرأة ودورها في تعزيز الهوية الوطنية.جامعة بغداد/ كلية العلوم الأسلامية.
ا.م.د صبا حسين موله الهوية الوطنية للمرأة العراقية ومفهومها وتحديات تفعليها وسبل تعزيزها في المجتمع. جامعة بغداد/ مركز دراسات المرأة.
ا.م.د سنان صلاح رشيد المرأة في أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ / جامعة بغداد/ مركز دراسات المرأة
ا.م.د مؤيد حامد الجميلي تحديات النساء العاملات في القطاع الصحي في ظل جائحة كورونا covid-19/ مركز أبحاث الطفولة.
م.م سجا عبد الرضا كاظم
ا.م.د خالد كاظم عودة المساهمة النسائية في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في العراق وفقاً لأحكام قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ ./جامعة العين العراقية/ عميد كلية القانون.
م.د أكرم حياوي طعمة/ وزارة الهجرة والمهجرين/ فرع ذي قار.
د.سرمد جاسم محمد/ رؤى نظرية لماهية المواطنة في ظل الممارسات القيمية دراسة سيوسيولوجية. جامعة تكريت/ كلية الآداب.
د. عادل لحميدي/ الجزائر - جامعة البويرة / علم الاجتماع

مركز دراسات المرأة
Woman's Studies Center

د.هيثم فيصل علي /جامعة تكريت/ كلية الآداب.
م.د.علي محمد محمود/ أهمية التعليم في تعزيز دور وقدرات المرأة في القيم الوطنية والأجتماعية / جامعة سامراء/كلية الآداب.
م.م أيمان عماد أحمد/وزارة التربية/ مديرية تربية محافظة صلاح الدين/ قسم تربية سامراء.
م.د ايمان جواد عبد الكاظم/تمكين المرأة وتعزيز القيادة السياسية ودورها في صنع القرار السياسي./ جامعة بغداد/ مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية
م.م رغد حماد رجه/ جامعة النهرين/ مركز الدنا العدلي.
م.د لارا حسن عبد الله / دور المرأة في الدبلوماسية الوقائية/ جامعة بغداد/ مركز دراسات المرأة.
م.د سلمى عبد الرحيم عبد الحسن/ دور المرأة في تعزيز الهوية الوطنية وبناء القيم وتنميتها في المجتمع / جامعة سومر/ كلية القانون.
د.نبراس المعموري/ الدور الاجتماعي والثقافي للمرأة العراقية في تعزيز القيم الوطنية/ مستشار سياسي في مجلس النواب العراقي-رئيسة منتدى الاعلاميات العراقيات عضو مجلس ادارة الجمعية العراقية للعلوم السياسية
م. جولان حسين خليل المرأة والعمل الانساني : سلوك المساعدة في التبرع بالدم انموذجاً/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز البحوث النفسية
م.م بيداء عبد الله أبحيت/المعوقات الأجتماعية التي تواجه رائدات الأعمال والمهن الحرة. (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)/جامعة بغداد/ مركز دراسات المرأة.
م.م زينب محمد خلف/دور المراكز البحثية في دعم القضايا الأجتماعية "مركز دراسات المرأة أنموذجاً"/جامعة بغداد/ مركز دراسات المرأة.
م.م زينب سلمان سبع دورة المرأة العراقية في النهضة الثقافية والأجتماعية عبر العصور./جامعة بغداد/ كلية الآداب.
م.م لمى كريم خضير/ التحديات وممارسات العنف التي تواجهها المرأة العراقية وموقف السياسات والتشريعات القانونية منها. جامعة النهرين/ مركز التعليم المستمر.
م.م زينب حسين شاكر / دور المرأة العراقية في المشاركة السياسية والقيادية./الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية.
م.م رغد عباس هاني حسين/دور الدستور العراقي في تعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية./ الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية.
م.م بنين سعد صافي
م.م مريم بشير حسن/التحديات والفرص أمام المرأة العراقية في تولي المناصب القيادية: منظور علمي) جامعة اوروك / كلية التقنيات الطبية والصحية
ايه علي صبر/الأسس العلمية لتعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية: دراسة أستكشافية في مجالات السياسة، الأقتصاد، والتنمية الأجتماعية.مديرية الحوار الفكري/ هيئة الحشد الشعبي.

قراءة البيان الختامي للمؤتمر

مركز دراسات المرأة
Woman's Studies Center

حرية المرأة وخيارات التنمية المستدامة

أ. د. محمد حسين علوان
جامعة القادسية/ كلية الآداب

المستخلص:
تعد المرأة أحد أدوات التنمية البشرية المستدامة وهدف من أهدافها، وغالباً ما يُقال أن المجتمع لا يمكن أن يحقق تقدماً من دون المرأة بوصفها نصف المجتمع، فالمرأة جزء فاعل ومكون أساس في أي مجتمع إنساني.
ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع المرأة العراقية و تحديد المعوقات التي تقف أمام حريتها أو أمام محاولة تنمية قدراتها و تطويرها و تمكينها و تحقيق نوع من المساواة مع الرجل.
وتحقيق الأهداف المتعلقة بتمكين المرأة تختلف من بلد الى أخر تبعا للأطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية, ومن ثم في النضال لتحقيق المساواة فقد تحدد أولويات مختلفة لتحقيق تلك الأهداف تتراوح من توفير المزيد من التعليم للبنات وتحسين صحة الأم الى تحقيق المساواة في فرص العمل وفي الأجر الى حصول المرأة على مزيد من المقاعد في البرلمان و حمايتها من العنف وإدخال التغييرات على قانون الأحوال الشخصية لتنال حقوقها كاملة, في مجال التنمية البشرية المستدامة تعد المرأة أداة التنمية و هدف من أهدافها و غالباً يُقال أن المجتمع لا يمكن أن يحقق تقدماً من دون المرأة بوصفها نصف المجتمع، إذ أن المرأة جزء فاعل ومكون أساس في أي مجتمع إنساني, إذ تشير الكثير من البحوث والدراسات إلى إن المرأة تعد النواة الأولى لتأسيس الوحدات الأسرية وما نجم عنها من ولادة للمجتمعات الإنسانية كانت بدايات أمومية تحولت تدريجيا إلى مجتمعات ذكورية.

الكلمات المفتاحية :حرية، المرأة، التنمية المستدامة

Abstract:
This research is a field study for the role of woman ,The woman is considered the tool for human development and one of its aims, it is mostly said that the society cannot achieve progress without women being described as half of the society, women are a vital part and essential component in any human community, The thesis depend on few programs , the most important of them that the comparative program , history , while the basic tool to collect the information was the library in it's contains of publishing . the thesis concluded six chapters are talking about the basic subjects and the scientific terms , rising the conception of sustainable development of woman , the International compacts and the woman, To achieve that this study depended the social survey method using comprehensive account for all the specialists in sociology and economy in Iraqi universities. The statistical method (quantitative) method is used to analyze the data of questionnaire form and transform it to numbers and explain them.

Keywords: freedom, women, sustainable development

المقدمة :
أصبح موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي لقيت اهتماما من الباحثين في مختلف الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والبيئية، واعتبرته المنظمات العالمية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للتنمية حقا مكرساً لكل الشعوب، خاصة الشعوب والدول النامية حتى تستطيع اللحاق بالدول المتقدمة, وقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة منذ القرن العشرين على اهتمام العالم حيث تعقد من اجلها العديد من المؤتمرات والندوات، فلم تعد التنمية المستدامة في الألفية الثالثة ترفاً فكرياً، بل اصبحت مطلباً اساسياً لتحقيق العدالة والانصاف في توزيع ثمار ومكاسب

التنمية، والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب العالم كله، وفي نهاية القرن العشرين ظهر نظام عالمي جديد بقطب واحد ينادي أطرافه بايدلوجية جديدة قوامها الانفتاح وعولمة وتحرير الاقتصاد على المستوى الدولي والشفافية والمشاركة وحقوق الانسان على المستوى الجزئي، انشغل العالم بالمشاركة المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة مما يؤدي الى مساهمة ومشاركة الكثير من المصادر البشرية لدعم حركة ومسيرة التنمية والتطور.

وتعددت الدراسات والأبحاث العالمية والمحلية التي اهتمت بقضايا المرأة وأدوارها التنموية وعملت على تحليلها ودراستها وهذا البحث لا يبتعد كثيراً عن هذا التوجه لا سيما أنه يهتم بموضوعة حرية المرأة وخيارات التنمية البشرية، والحرية هي الوجه الآخر للتنمية, وتعد الحرية هي السلاح الأكثر كمالاً و قوة، الذي نستطيع استعماله لتغيير العالم.

والمرأة عنصر أساسي في تكوين المجتمعات الإنسانية و تطورها و وصولها إلى مرحلة النضج الفكري و الاجتماعي والنفسي والأخلاقي، لذا كان لزاماً على الدول الاهتمام بتمكين المرأة من خلال توفير الحرية ودعم خيارات التنمية و بما أن التنمية مفهوم شامل و واسع فقد اهتم هذا البحث بقضية التنمية المستدامة، وترتكز التنمية في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية ليصبح الاهتمام بحرية المرأة وخيارات التنمية المستدامة جزءاً أساسياً في عملية التنمية نفسها، ولا يمكن دعم خيارات التنمية البشرية للمرأة بدون دعم حرية المرأة لان كل من المفهومين مرادف للأخر فهو يؤثر ويتأثر، واهتمت الدول بالتنمية بصورة عامة والتنمية المستدامة بصورة خاصة ، وكذلك معرفة مدى حرية المرأة في المشاركة المجتمعية من اجل الاطلاع على واقع التنمية المستدامة للمرأة، وبما أن قدرة المرأة على القيام بالأدوار التنموية تتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها وخيارات الحرية المتاحة لها في المجتمع، من تثقيف وتأهيل وعلم ومعرفة وتوسيع مداركها .

وتهدف التنمية بطبيعتها الى مصلحة الانسان ومشاركته بكل الطاقات الموجودة لديه وهي تشمل جميع الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية وهي بنية المجتمع.

الانسان هو محور التنمية التي ترتكز على توفير حقوقه الانسانية، وصيانة كرامته المستمدة من الوفاء بحاجاته في الطعام والشراب والملبس والصحة والضمان الاجتماعي وحريته في التعبير، ومن خلال المشاركة في حركة مجتمعه وعمرانه، ويقتضي ذلك بطبيعة الحال العمل على تنمية مختلف طاقاته البدنية والعقلية والاجتماعية والروحية والمهارية والابداعية واذا كانت هذه هي أهم الحقوق الانسانية التي ركزت عليها الاديان السماوية ومواثيق الأمم المتحدة ومعاهداتها الدولية، فإنّ ذلك يتطلب في الوقت ذاته مجتمعاً يتمتع بالاستقرار الذي لا يزعزعه العنف أو الارهاب والهيمنة، أيا كانت مصادرها الداخلية أو الخارجية، ولما كان الانسان هو محور التنمية وهو الذي استخلفة الله لأعمار الأرض وشرفه في العقل فإنّ تعليمه وثقافته هي البداية الحقيقية للتنمية في كافة أشكالها، ووسيلة لتغيّر السلوكيات وتفادي النزاعات، وتعد التنمية عملية شاملة تتصل بالعلاقات الاجتماعية والبنى المؤسسية والثقافية والقيم والأطر الثقافية وبحجم الإنتاج ووسائله والتنمية عملية حضارية تستهدف في جانبها الثقافي تحسين اساليب الحياة وطرائق العيش لأفراد المجتمع .

الاطار المنهجي للبحث :

مشكلة البحث :

تعد قضية مساواة المرأة مع الرجل وتمكينها عمل واجب من اجل تقدم المجتمع وسموه وهذه المساواة منصوص عليها في الالتزامات العالمية والقومية، بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٥) وإعلان فيينا لحقوق الإنسان (١٩٩٣) وصولا إلى أكثر الدساتير الوطنية, غير ان حقيقة الأمر هو ان المرأة لا تتقاسم على قدم المساواة الفرص والفوائد والمسؤوليات المتعلقة بالمواطنة والتنمية مع العمل .

ويتضاعف الاهتمام بقضية المرأة سنة بعد أخرى وعلى المستويات كلها، إذ امتازت العقود الأخيرة باهتمام مكثف في مختلف بلدان العالم من اجل النهوض بأوضاعها وتمكينها, وقد أولت المجتمعات الإنسانية اهتماماً كبيراً بتمكين المرأة بوصفها عنصراً أساسياً في التنمية، فهي فاعل رئيس في مختلف نواحي الحياة، وهي تشكل قبل هذا وذاك نصف المجتمع، ونسبتها في المجتمع بوصفها عضو مكون له محرك للطاقات مؤثر في قضيته، لا تعيقها عن ممارسة العمل في مجالات أخرى

من الحياة داخل المنزل وخارجه.

ولقد اعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إبعاد عديدة من حقوق الإنسان لجميع البشر بعضها ملموس يمكن قياسه كإمكانية الحصول على التعليم والصحة وعلى مستوى معيشة لائق والقدرة على المشاركة في الحياة السياسية ، والبعض الأخر غير ملموس مثل حرية الشخص وكرامته وأمنه والمشاركة في حياة المجتمع الثقافية, ألا إن اللامساواة ما بين المرأة والرجل تبقى عالية من حيث هذه الأبعاد جميعا .

إن تحقيق الأهداف المتعلقة بتمكين المرأة تختلف من بلد الى أخر تبعا للأطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية, ومن ثم في النضال لتحقيق المساواة فقد تحدد أولويات مختلفة لتحقيق تلك الأهداف تتراوح من توفير المزيد من التعليم للبنات وتحسين صحة الأم الى تحقيق المساواة في فرص العمل وفي الأجر الى حصول المرأة على مزيد من المقاعد في البرلمان و حمايتها من العنف وإدخال التغييرات على قانون الأحوال الشخصية لتنال حقوقها كاملة .

وفي مجال التنمية تعد المرأة أداة التنمية و هدف من أهدافها و غالباً يُقال أن المجتمع لا يمكن أن يحقق تقدماً من دون المرأة بوصفها نصف المجتمع، إذ أن المرأة جزء فاعل ومكون أساس في أي مجتمع إنساني, إذ تشير الكثير من البحوث والدراسات إلى إن المرأة تعد النواة الأولى لتأسيس الوحدات الأسرية وما نجم عنها من ولادة للمجتمعات الإنسانية كانت بدايات (أمومية) تحولت تدريجيا إلى مجتمعات ذكورية, كما تظهر الشواهد التاريخية الكثير من الأسماء لنساء كانت لهن الريادة والمشاركة في بناء الحضارات والدول في مدد زمنية مختلفة, كذلك في العصور العربية القديمة كانت لها المكانة المتميزة في مجالات عدة مثل (الخنساء, خولة بنت الازور) وغيرهن .

وما زالت الأدوار السلطوية في المجتمعات التقليدية معززة بالقوالب النمطية تسلب الكثير من الأدوار الفاعلة للمرأة على الرغم من قيامها بأدوار تنموية فاعلة بسبب منظومات القيم والتقاليد والتطرف الديني وتصاعده، فضلا عن العادات والتقاليد التي تميزت بها هذه المجتمعات, والثقافة الذكورية البارزة في التنظيمات الاجتماعية، وتتصف المرأة في العائلة العربية ببنيتها الهرمية الطبقية باحتلال الأب رأس الهرم ويكون تقسيم العمل والنفوذ والمكانة استناداً إلى الجنس والعمر ومن ثم يحتل الأب مركز السلطة والمسؤولية نتيجة لانقسام العالم إلى عالمين، عالم يكافح فيه الرجل في سبيل تأمين الرزق، وعالم خاص داخل البيت تمارس فيه النساء المهمات المنزلية من أنجاب الأطفال وتنشئتهم.

أن القوالب النمطية والمرجعيات الثقافية التقليدية كثيراً ما تجعل الرجل في مجتمعاتنا التقليدية احد العوائق التي تقف أمام تمكين المرأة لإشغال المنزلات القيادية، بشكل عام فأن مشكلة البحث تتحدد بالتساؤلات الآتية:

١–ما التنمية المستدامة ؟ ومتى برز هذا المفهوم الى حيز الوجود ؟

٢–ما طبيعة حرية المرأة العراقية, وما حدودها.

٣–ما أبرز جوانب المشاركة المجتمعية للمرأة في عملية التنمية المستدامة.

٤–ما العوامل المؤثرة في عملية تمكين المرأة والدور التنموي لها.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من أهمية الشريحة التي تشكل نصف المجتمع، و بعبارة أخرى نصف القوة البشرية التي يمكن الإفادة منها على أكمل وجه في عملية التنمية المستدامة للمجتمع، و ذلك في حال تمكن المجتمع بمكوناته كلها من توفير الظروف المناسبة لتفعيل دور المرأة في عملية التنمية الشاملة و المستدامة، و هذا يتطلب إنشاء مراكز لإعداد المرأة و تأهيلها و تدريبها جنباً إلى جنب مع الرجل، كما تكمن أهمية البحث في محاولته تسليط الأضواء على المعوقات المختلفة التي تقف عائقاً أمام تنمية قدرات المرأة و إفساح المجال لها لتعمل إلى جانب الرجل في مختلف ميادين الحياة، ويكتسب البحث أهمية استثنائية في هذه المرحلة بالذات لان العراق يمر بمرحلة تحول سياسي يتم فيها نشر مبادئ الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية من خلال فتح المجال كاملا أمام المرأة للمشاركة في عملية البناء والتحول السياسي وانضمامها الى العملية السياسية,

ويوفر البحث أيضا المؤشرات الدالة على الجندر (النوع الاجتماعي)في محاور الاهتمام ذات الأولوية للمرأة العراقية مع التركيز على الفجوة النوعية حيث تشكل المؤشرات الوطنية الدالة على الجندر أحد أهم الوسائل التي يستطيع بواسطتها واضعوا الخطط وصانعوا القرار قياس اللامساواة في النوع الاجتماعي كما توفر تلك المؤشرات المعلومات التي ينطلق منها أخصائيو وأخصائيات الجندر للمطالبة بالسياسات التي تؤدي إلى الأرجح إلى مساواة اكبر في النوع الاجتماعي .

لقد أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي مهمة التأكيد على أن البشر هم صانعوا التنمية و هدفها، إذ ورد في البرنامج نفسه أن التنمية البشرية لا تكتفي بتوليد النمو فقط بل توزع عائداته وتمكين المرأة بدلاً عن تهميشها و توسيع خيارات فرصها و تأهيلها في المشاركة بالقرارات التي تؤثر في حياتها، و استناداً إلى هذا يتوضح أهمية الدور الذي تؤديه المرأة العراقية لأنها نصف القوة و القدرة البشرية، كما تكمن أهمية البحث أن حرية المرأة ليست مجرد إجراءات فنية بل هي أيضا عملية تغيير لثقافة التمييز وبناء ثقافة التكافؤ والمساواة بكل إبعادها القيمية والنفسية والقانونية والاجتماعية، كما أن أهمية هذا البحث تكاد تتجسد بوصفه نقطة التقاء بين حرية المرأة والتنمية المستدامة، إذ إنها تؤكد على القوة والتمكين ووصف منطلق النهوض بالمرأة وتنميتها والعمل على تطوير قدراتها، وتبرز أهمية البحث في كونه يبحث في عملية تمكين المرأة بحصولها على الفرص المكافئة مع الرجل في المجالات الاجتماعية ، الاقتصادية ، السياسية ، الثقافية كافة .

أهداف البحث :

١-التعرف على طبيعة العقبات والمحددات القيمية لإشغال المرأة أدوارا تنموية .

٢-التعرف على مدى إسهام التعليم في تمكين المرأة .

٣-التعرف على العلاقة بين المستوى المعيشي للأسرة وتحفيز المرأة وتمكينها لإشغال أدوار تنموية .

٤-الوصول إلى نتائج ربما تؤدي إلى مساعدة المرأة على ممارسة حريتها وتمكينها من المشاركة في الأدوار التنموية على صعيد المجتمع .

٥-تقديم التوصيات التي تخدم راسمي السياسات وصانعي القرار بهدف النهوض بواقع المرأة .

منهج البحث :

المنهج هو طريقة البحث التي يستعملها الباحث في جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها والاستفادة منها في الدراسة العلمية التي يزمع إجراءها، ويعرف كذلك بانه مجموعة المبادئ والأساليب العلمية التي تؤمن إطارا تحليلياً للبحث تؤدي الى الكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد التي تهيمن على سير عمليات البحث وتحدد مجالاتها الأساسية حتى يصل الى النتيجة المطلوبة(بدوي ،١٩٩٦ص١٩٣).

ويشير العلماء والمختصون بان المناهج متغيرة ومتباينة وذلك تبعاً لطبيعة الزمان والمكان ولطبيعة الظاهرة المدروسة, فطبيعة الظاهرة المدروسة هي التي تحدد المناهج التي يمكن الاعتماد عليها في دراستها، واستعان الباحث بمناهج أساسية هي المنهج التاريخي ومنهج المسح الاجتماعي .

١-المنهج التاريخي :

يعد التاريخ ذاكرة المجتمعات ، ومنهل العلوم الاجتماعية ، ينمي معرفة الباحث في الإنسان ومجتمعه ويثري أفكاره ويمنحها عمقاً ، فأنماط الحياة السائدة والنظم والظواهر الاجتماعية المعقدة جذورها في الماضي ، فمن يسعى للكشف عن العوامل التي ساهمت في نشأة هذه الظواهر لا بد له من الرجوع الى الماضي لتعقب نمو تلك الأنماط والنظم والظواهر منذ نشأتها ، ومعرفة عوامل تبدلها وانتقالها من وضع الى آخر(علوان٢٠٢٢, ص٨٥).

ولا يستطيع علماء الاجتماع دراسة وفهم وتحليل النظم الاجتماعية والظواهر الحضارية دون دراستها دراسة تاريخية مفصلة طالما ان النظم والظواهر الاجتماعية المعاصرة ما هي الا وليدة التحولات التاريخية التي طرأت عليها فغيرتها وجعلتها تتميز بصفاتها الحاضرة التي نشعر بها الآن, والغرض الأساس من استخدام المنهج التاريخي في علم الاجتماع

هو الوصول الى المبادئ والقوانين العامة التي تحكم مسيرة الظواهر والنظم الاجتماعية وتعطينا المجال لفهم الحاضر والتنبؤ عن المستقبل(الحسن, ٢٠٠٠ ، ص٤٣).

ويعد المنهج التاريخي تعاملاً منهجياً مع المادة التاريخية في ضوء القواعد والأساليب المستخدمة في البحث الاجتماعي, ولا بد للباحث الاجتماعي ان يحرر اهتمامه من التسلسل الرتيب للأحداث والوقائع لان هذا الرصد والسرد من صميم عمل المؤرخ, ويسعى الباحث الوصول الى المبادئ والقوانين العامة التي تحكم الظواهر الاجتماعية والتي لا يمكن ان تحدث في فراغ لأنها نتائج الماضي وثمرة عوامل عديدة تفاعلت بمرور الزمن وأعطتها وضعها الذي توجد عليه في الوقت الحاضر(الحسن,٢٠٠٠، ص٤٢).

منهج المسح الاجتماعي :

ويتمثل بدراسة الأوضاع الاجتماعية القائمة في منطقة جغرافية معينة, ويصنف هذا المنهج إلى صنفين هما المسوح الاجتماعية الشاملة التي تقوم بدراسة كل مفردات المجتمع التي تتضمنه الدراسة ، والصنف الآخر هو المسح الاجتماعي بطريقة العينة ، وهو الذي يكتفي بدراسة عدد محدود من الحالات أو المفردات في حدود الوقت والجهد والإمكانيات المادية ، ويلجأ أكثر الباحثين نحو استخدام هذا النوع الذي يوفر الوقت والجهد والإمكانيات المادية, كذلك يعرف المسح الاجتماعي بأنه طريقة من طرق البحث الاجتماعي يتم فيها تطبيق خطوات المنهج العلمي تطبيقاً علمياً على دراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية أو أوضاع اجتماعية معينة سائدة في منطقة جغرافية بحيث نحصل على المعلومات كافة التي تصور مختلف جوانب الظاهرة المدروسة وبعد تصنيف وتحليل البيانات يمكن الاستفادة منها في الأغراض العلمية(علوان, المصدر السابق, ص٩٥).

الاطار النظري للبحث :

التنمية المستدامة: مفهومها ومراحل تطورها :

ترجع فكرة التنمية في اصولها الى اوربا فهي انعكاس للخبرة التاريخية في المجتمعات الغربية وامتداد لفكرة التطور الاجتماعي والاقتصادي التي شغل بها العالم الغربي, منذ الثورة الصناعية وقيام الثورة الفرنسية حيث كان لانهيار المجتمع الاقطاعي التقليدي وانبثاق المجتمع الصناعي الرأسمالي اثر هما المذهل على المفكرين الاجتماعيين في اوائل القرن التاسع عشر أمثال سان سيمون الذي اشير الى دوره الرئيس في الترويج لمفهوم التقدم الاجتماعي وفي اعتناقه لهذا المبدأ كأساس مركزي في حركة الاصلاح التي تهدف الى تطوير النظام الاجتماعي, واوكست كومت الذي يرى بان التغير الاجتماعي ما هو الا محصلة النمو الفكري الانساني ووضح ذلك من خلال وضعه لقانونه للمراحل الثلاث الذي ينتقل على ضوئه الفكر الانساني بصورة تصورية ارتقائية من اساليب الفكر اللاهوتي (الديني) الى الاسلوب الميتافيزيقي (الفلسفي) ثم الى الاسلوب الوضعي العلمي, وكارل ماركس الذي حلل بصورة اقتصادية الاقتصاد السياسي السائد في عصره واقترح التفسير المادي للتاريخي كأداة فكرية تعتمد على فهم حركة المجتمع في ضوء القوانين التطورية واعتبر الصراع الطبقي العامل الاساسي في تطور المجتمع(النوري, ١٩٨٥, ص٥٩).

ويتميز عصرنا الحالي بتزايد الاهتمام بقضايا التنمية بكل ابعادها الاجتماعية والاقتصادية, وليست حاجة اقطار المنطقة للانطلاق من اجل تحقيق عملية التنمية باقل الحاحا من حاجة بقية اقطار العالم الثالث ، ولعل الاحساس الحاد بهذه الحاجة هو ما جعل لفظ التنمية يتردد في حياتنا اليومية، ومما يلفت النظر ان هذا اللفظ يتردد في كثير من الاحيان معبرا عن مفاهيم مختلفة ومعان متباعدة مما ادى الى غموض مفهوم التنمية وعدم تحديد ماهيتها فافسح المجال لكثير من الخلط واتاح فرصا للمغالطات .فكلا يسوغ ما يريد الوصول اليه بأهميته لقضية التنمية وتأثيره على مستقبلها .وبالرغم من وجود دلالات ايجابية لتزايد استخدام لفظ التنمية في حياتنا اليومية وما يشير اليه هذا من اهتمام متزايد بضرورة البدء فيها الا ان التطور الطبيعي والاتجاه السليم يتطلبان العمل من اجل تحديد مفهوم التنمية والاتفاق على ماهيتها ومراحل تطورها تمهيدا للوصول الى قياس مدى تقدم مسيرتنا نحو تحقيق هذه القضية المصيرية .

وقائع مؤتمر السنوي الخامس

نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية

الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

يعد موضوع التّنميّة والتّنميّة المستدامة، من أكثر الموضوعات المُهِمَّة والمعاصرة إثارة للجدلِ والنّقاش، لاسيما بعد الحرب العالميّة الثانيّة, اذ يعدُّ مفهوم التّنميّة المستدامة من المفاهيم المستحدثة في العديد من دول العالم، فقد أدّى البُعد البيئيّ في مجال الاقتصاد إلى تغيير مفهوم التّنميّة الاقتصادية من مجرّد الزيادة في استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانيّة المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التّنميّة المستدامة إذ بدا هذا المفهوم بالظهور جليًّا في الأدبيّات التّنمويّة العالمية منذ سبعينيّات القرن العشرين، ويعود ذلك إلى تزايد الوعيّ البيئيّ، وإلى الاهتمام الذي أثارته تقارير نادي روما الشّهير في سبعينيّات القرن الماضي، ونتائج مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢ عن البيئة البشريّة في السّويد، حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعيّة والبيئيّة, إلا أنّ الصّراع بين البيئة والتّنميّة استمر وأنّ كل الأنماط التّنمويّة السّائدة هي أنماط متعدّدة اقتصاديًّا، وأنّها لا تحقق شرط الاستدامة، وأنّها عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل، لأنّها تجري على حساب استهلاك الرّصيد الطبيعيّ للأجيال القادمة واستنزافه، ما دفعَ إلى انعقاد أول قمة بيئيّة دوليّة وهي قمة الأرض، وقد أشار المبدأ الرابع الذي أقرّته القِمّة أنّه من شروط تحقيق التّنميّة المستدامة هي الحماية البيئيّة، ولا يمكن التّفكير بالتّنميّة بمعزل عنها.

أنشأت الأمم المتحدة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية عام ١٩٧٨, حيث توصل تقرير اللجنة بعد دراسة مستفيضة لسبل مواجهة تحديات البيئة والتنمية الى ان سلامة الكرة الأرضية وبقائها يستلزم اعادة تنظيم الأنشطة الاقتصادية لدى الدول الصناعية بشكل خاص، وهناك حاجة ماسة لتغيير أنماط التنمية في الانتاج والاستهلاك التي لا تؤدي الى تزايد التهديد بالانحطاط البيئي. وعرفت اللجنة بأن التنمية المستدامة هي كما وردت في تقرير مستقبلنا المشترك:" التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم (اللجنة العالمية للتنمية والبيئة،١٩٨٩), وتحقق التنمية المستدامة التوازن بين التفاعلات لمنظومات البيئة الثلاث (المحيط الجوي، المحيط الاجتماعي، المحيط الصناعي) وتحافظ على سلامة النظم البيئية وحسن أدائها. وهي ايضا مجموعة السياسات والاجراءات المتخذة لنقل المجتمع الى وضع أفضل باستخدام تكنولوجيا مناسبة للبيئة ولتحقيق التوازن بين بناء الطبيعة وهدم الانسان لها، وفي عام ١٩٩٢ ،كانت التنمية المستدامة الموضوع المركزي لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في قمة الأرض، حيث توصلت قمة الأرض الى عدة اتفاقيات مهمة:

أ–تصريح (ريو) في البيئة والتنمية: الذي قدم (٢٧) مبدأ لتوجيه التنمية المستقبلية ولمعرفة حقوق السكان في التنمية ومسؤولياتهم في حماية البيئة العامة.

ب–اتفاقية تغير المناخ: وهي اتفاقية بين البلدان لتثبيت غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي الى المستويات التي لا تضر نظام المناخ العالمي بشكل خطير.

ج– اتفاقية التنوع الحيوي البيولوجي: وهدفها الحفاظ على التنوع للفصائل الحية وضمان المشاركة العادلة في فوائد استخدام التنوع البيولوجي.

د– التصريح الخاص بمبدأ توجيه الادارة: نحو الحفاظ على التنمية المستدامة في جميع انواع الغابات الأساسي في التنمية الاقتصادية والحفاظ على جميع اشكال الحياة.

هـ– جدول اعمال القرن (٢١): وهو برنامج شامل عن الأعمال في كيفية تطبيق التنمية الاجتماعية المستدامة اقتصاديا وبيئياً.

وجدول اعمال القرن الحادي والعشرين يقدم برامج وسياسات لإنجاز الاستدامة المتوازنة بين عدد السكان والاستهلاك والطاقة الاستيعابية للأرض، وهذه الأجندة تقدم خيارات لمقاومة انحطاط التربة والهواء والماء والحفاظ على الغابات وكل اصناف الحياة، وتتعامل الأجندة مع الفقر والاستهلاك المفرط، والصحة والتعليم والزراعة. ولقد ذكر الجدول بأن التنمية المستدامة هي الطريق لاستئصال الفقر بإعطاء الفقر طرائق كثيرة في احتياجاتهم للموارد. والدول الصناعية هي التي تقوم بالدور الأكبر في تنظيف البيئة من الدول الفقيرة والتي تكون فيها نسبة التلوث أقل(السعيد, ١٩٩٩,

ص١٧).

وعقد هربرت سبنسر مماثلة بين المجتمع والكائن الحي حيث اعتقد بان الاثنين يبدان شكلاً بسيطاً متجانساً ثم يتطوران شيئا فشيئا ويتجهان من خلاله نحو التعقيد والتجانس وهو بذلك يتفق برأيه مع اراء كومت ، حيث ان كليهما يرى ان النمو يحدث من الحالة البسيطة الى الحالة المعقدة ، في ضوء ذلك فان المجتمع في انتقاله من حالة التجانس العام الى حالة اللا تجانس كما يرى سبنسر – فانه يخضع لقانون تطوري حياتي شقيه النشوء والارتقاء ثم الانحلال والفناء, إما بالنسبة لآراء دوركهايم فإنها تدخل في ضمن إطار هذا الاتجاه وتواكب الاتجاه التي طرحها سبنسر الذي يفسر التغير على أساس الانتقال من درجة اقل الى درجة اعلى في التخصص وميز بين نموذجين للمجتمع على أساس مبدأ تقسيم العمل والتخصص الوظيفي وهما من النموذج المجتمع الاول الذي يسود فيه التضامن الميكانيكي والنموذج الثاني للمجتمع الذي يسود فيه التضامن العضوي، هذا فضلا على توصيف العديد من العلماء امثال جورج زيمل ، سير هنري مين ، بارسونز وغيرهم من الذين عكف كل منهم على بناء النماذج النظرية المثالية ورصد المراحل التي يمر بها المجتمع من شكله البسيط المتأخر الى شكله المعقد المتقدم الا انه وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت موضوعات التنمية الاقتصادية اكثر شيوعا وجاذبية واصبح من الممكن احداث تنمية اقتصادية في بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وعهد الى وكالة من وكالات هيئة الامم المتحدة ان تحدد عناصر التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة بعد ان تغير اسمها من "المتأخرة أو البدائية" (النوري, ١٩٩٠, ص٢٤٦).

وترجع أهم الأسباب التي دعت إلى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في تلك البلدان إلى حدثين مهمين هما(امين, ٢٠٠١ ، ص٢٨) :

أ. تصفية الاستعمار السياسي في أسيا وأفريقيا وحصول تلك المستعمرات على استقلالها واحدة بعد الأخرى إعقاب الحرب العالمية الثانية .

ب. عنف الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحرص كل من الدولتين العملاقتين على توسيع نفوذهما وتثبيت اقدامهما في تلك الدول .

واطلق على الفكر التنموي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينات ، بالفكر التقليدي لأنه عد التنمية عملية اقتصادية بحتة تركز على زيادة المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد ، الادخار، الاستثمار دون ان يكون لها علاقة بالمتغيرات الاجتماعية والسياسة والثقافية واصبحت علمية التنمية مقتصرة على تنمية الاشياء بدلا من ان تكون التنمية في خدمة الانسان، ولهذا وصفت التنمية الاقتصادية بانها الزيادة في كمية الانتاج مع التغير في المؤسسات والترتيبات التي بموجبها يتحقق الانتاج

واصبحت اهم مقاييسها زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في حين كان ينظر الى مشكلات الفقر ، بطالة ، توزيع الدخل التي صاحبت عملية التطور الاقتصادي في تلك البلدان على انها مشكلات ذات اهمية ثانوية قياسا الى زيادة الدخل القومي(عبد الرحمن, ١٩٨٢ ، ص٩).

وأدت كل هذه العوامل الى فشل العديد من تجارب البلدان النامية في تحقيق طموحات الجماهير وعدم الايفاء بأبسط احتياجاتها الاساسية لذلك اخذ واضعوا السياسات الاقتصادية في معظم بلدان العالم في وضع الخطط التي تهتم بالإنسان والعمل على تنمية قدراته وقابلياته وقامت منظمة اليونسكو في الستينات بدراسات حول الاستثمار في الانسان وأوضحت ان الزيادة في متوسط دخل الفرد يقود الى التحسن في الموارد البشرية ومن هنا ارتبط مفهوم التنمية بعملية نمو الموارد البشرية واصبح هدفها الارتقاء بالعنصر البشري وبذلك اتسع مفهوم التنمية ليصل الى الهدف الذي اصبح منذ نهاية الستينات اكثر الحاحا في كل المجتمعات النامية الا وهو اشباع الحاجات الأساسية للإنسان فبعد ان كان هذا المفهوم يعني تحقيق اكفأ للموارد البشرية بما يحقق تغيير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي اصبح الهدف الاساسي للتنمية يتلخص بان على الحكومات تقديم الحاجات والخدمات الاساسية للناس كالعناية الصحية والتعليم والبنى التحتية

الأساسية في الوقت الذي شهد فيه العالم في تلك المرحلة تحسن في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مصحوبا بنمو حقيقي في بلدان العالم كافة(ألنجفي, ١٩٨٨ ، ص٢٨) .

ويعد روبرت ماكنمارا رئيس البنك الدولي اول من اشار الى مفهوم الحاجات الاساسية على المستوى الرسمي عام ١٩٧٢ في مجلس محافظي البنك حيث قال: ان مهمة حكومة البلدان النامية هي اعادة توجيه سياسات التنمية من اجل الهجوم المباشر على فقر الجماهير الاكثر حرمانا اولئك الذين يمثلون اربعين بالمائة من السكان وانه يجب عليها ان تكون مستعدة لمنح اولوية اكبر لوضع اهداف في صيغ حاجات بشرية جوهرية ، تغذية ، اسكان ، صحة ، محو امية وعمالة حتى لو كان على حساب تخفيض سرعة التقدم في بعض القطاعات البالغة الاهمية التي تذهب منافعها للقلة, لذلك كان من الشروط الواجب توفرها لتحقيق التنمية واستمرارها انها لابد ان تتوجه لإشباع الحاجات الاساسية للناس سواء كانت مادية ام غير مادية من خلال العدالة في الفرص المتاحة امام كل المسهمين في التنمية من الرجال والنساء ، لقد تضمن مفهوم الحاجات الاساسية اولا معالجة الفقر وثانيا سد الحاجات الاساسية لجميع فئات المجتمع المادية المتضمنة المأكل والملبس والمسكن والخدمات اليومية ثم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وكذلك الحاجات غير المادية كالثقافة والاعلام والتقاليد الدينية واحترام حقوق الانسان(النجار, ١٩٩١ ، ص٢٩٩-٣٠١) .

وشهد عقد الثمانينات تزايدا ملحوظا للاعتماد المتبادل اتجاه اقطار العالم نحو التداخل المكثف بازدياد معدلات نمو التجارة الخارجية بدرجة كبيرة مقارنة بنمو معدلات الناتج المحلي الاجمالي وتفاقم ازمة المديونية مما ادى الى تحمل البلدان النامية العبء الاكبر من المعاناة لأنها الطرف الاضعف على صعيد المساومة الدولية تقلص دور الدولة وأعطي الدور الاكبر للسوق في تقرير مسار النشاط الاقتصادي والاجتماعي(برنامج الامم المتحدة للبيئة، ١٩٩٠ ، ص١٤) .

لقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع وشامل للمفاهيم السابقة للتنمية، حظي هذا النمط الجديد من التنمية باهتمام عدد كبير من الباحثين في الحقل الاقتصادي والسياسي، وفي اوساط المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، كونه يسعى الى تحقيق التوازن بين كل من النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية من جهة، والاستغلال الامثل والعقلاني للموارد الطبيعية من جهة اخرى، بالإضافة الى تدعيم اسس الحكم الرشيد والمشاركة السياسية، وأضحت التنمية هدفا منشوداً لكل ذي عمل في جميع مناحي الحياة اقتصادياً، اجتماعياً، بيئياً، سياسياً، ثقافياً، وتكنولوجياً وفي كل مجال من شأنه أن يرقي بالفرد ورفاهيته، وأصبحت كذلك مقصد الحكومات أذ وضعت لها الخطط وجندت لها الأموال والطاقات. وتعدى الامر التجديد في مفهوم التنمية وصولاً إلى الاعتراف بحق الأجيال القادمة من الاستفادة من موارد وطاقات البلد وهو ما عرف لاحقا بالتنمية المستدامة.

وأصبحت التنمية المستدامة في عالم اليوم المسؤولة عن صياغة الجزء الأكبر من السياسة البيئية المعاصرة, اذ كان للعمومية التي اتصف بها مفهومها دور في جعله شعاراً شائعاً وبراقاً مما جعل أغلب الحكومات تتبنى التنمية المستدامة باعتبارها أجندة سياسية حتى لو عكست تلك الأجندات التزامات سياسية مختلفة جداً تجاه الاستدامة، فقد تم استخدام المبدأ لدعم وجهات نظر متناقضة كلياً حيال قضايا بيئية مثل التغير المناخي والتدهور البيئي اعتماداً على زاوية التفسير، فالاستدامة يمكن أن تعني أشياءً مختلفة، بل متناقضة أحياناً، للاقتصاديين، وأنصار البيئة، والمحامين، والفلاسفة؛ ولذا يبدو أن التوافق بين وجهات النظر تلك بعيد المنال.

وازداد الحديث عن مفهوم التنمية المستدامة في الأدبيات العالمية للتنمية وتقارير المنظمات الدولية لكونها تمثل محوراً جوهريا في بناء السياسات العامة للدول؛ اذ بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيراً في الأدب التنموي المعاصر، فالاستدامة تعد نمطاً تنموياً يمتاز بالعقلانية والرشد، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترقى إلى النمو من جهة، وتعمل مع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى(ميلود, ٢٠٢٠, ص١٧).

وتنوعت معاني مفهوم التنمية المستدامة في المجالات العلمية والعملية المختلفة نظراً لحداثته وعموميته ، فهناك من يتعامل مع هذا المفهوم بوصفه رؤية أخلاقية، والآخر يتعامل معه بوصفه نموذجاً تنموياً جديداً، وهناك من يرى بأنه عبارة عن

فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستدامة نوعاً من الغموض؛ وبذلك أصبح مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول ومتعدد المعاني والمشكلة ليست في غياب التعاريف وانما في تعددها واختلاف معانيها(الشاذلي, ٢٠٢٠, ص٤٧).

تؤكد أغلب الدراسات الحديثة تفاقم المشكلة البيئية على الصعيد العالمي، والمحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة والاستعمال الأمثل لها والحد من إهدارها واستنزافها وبروز مسألة الحفاظ على البيئة (الاستدامة) كموضوع مهم يرتبط بـ(التنمية البشرية)(الجباري, ٢٠١٦ ، ص٣٢).

ويعتمد مفهوم التنمية المستدامة على مجموعة من السياسات والتدابير لتحقيق التوازن بين تفاعل المنظمات الثلاث (الحيوية والصناعية والبيئية): (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) والحفاظ على سلامة هذه الأنظمة وتفاعلاتها كلها، تؤدي العلاقة الثلاثية بين الازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والثقافي والبيئة إلى مخرجات التفاعل وهي:

(الازدهار الاقتصادي + استقرار التنمية الاجتماعية والاقتصادية = التنمية البشرية المستدامة)، مما سيؤدي إلى تطوير البعد التكنولوجي، والذي يساعد بدوره في حماية البيئة من خلال الاستخدام الأمثل للطاقة المتجددة والنظيفة، ومن خلال تطوير تقنيات جديدة إلى نهج تقني إلى الاقتصاد الأخضر والابتكار(كافي, ٢٠١٧ ، ص١٧).

ولابد من التطرق الى بعض المؤشرات التي تحدد الفكرة الأساسية للتنمية المستدامة والتي تعد بدائل لبعضها وقد يكون هناك تداخل فيما بينها وهذه المؤشرات هي(الجلبي, ٢٠٠٣ ، ص٤١):

أ–حالة الاستدامة هي التي لا تشهد فيها المنافع انخفاضاً بمرور الزمن.

ب–أن تكون إدارة الموارد بشكل يضمن ويحافظ ويديم فرص الانتاج في المستقبل.

ج– حالة الاستدامة هي التي لا يشهد فيها خزين رأس المال الطبيعي (غابات، انهار، اراضي،....وغيرها) انخفاضاً وتدهوراً بمرور الزمن.

د– قد تكون ادارة الموارد فيها بشكل يضمن ويحافظ على عطاء مستمر لخدمات هذه الموارد.

هـ– وعلى أقل تقدير ان حالة الاستدامة هي تلك الحالة التي تلبي أدنى شروط النظام البيئي خلال الزمن.

تطور البعد التنموي للمرأة :

كانت العبارة اللافتة للنظر التي أطلقت في السبعينات والثمانينات حول أشراك المرأة في شؤون الأنماء قد أسفرت عن نتائج مختلفة في البلدان النامية عامة وفي الأقطار العربية خاصة فأشراك المرأة في القطاع العملي العصري بقي محدودا كما بقي استحقاقها للمساواة بموجب القانون موضع آخذ ورد ولأسباب كانت بطبيعة الحال معقدة فبعضها يعود الى ان دور المرأة في المجتمع مازال يدور في اطار انفصامي فترى من ناحية تشجيع المرأة على الانضمام في مشاريع الانماء كشريك متساوي مع الرجل ومن ناحية اخرى تبقيها مكانها كممثلة من الدرجة الثانية في ضمن مضمار الاسرة، والبعض الاخر يعود الى ان عملية الانماء في الاقطار العربية وفي اقطار اخرى من العالم الثالث كانت مغامرة على صعيدي التجديد والتنفيذ وذلك بسبب قلة الخبرة من جهة وموقف اللا مبالاة من جهة ثانية اذ استبعدت غالبية الناس من عملية صنع القرار هذا فضلا عن ان غالبية طاقات المجتمع ليس متحررة بمجملها ، وبما ان المرأة قد بدأت مسيرتها منطلقة من مركز ثانوي لذلك فان ضعف مساهمتها في مواقع التخطيط واتخاذ القرار كان له الاثر السلبي على عملية التنمية فالمخططون في الوطن العربي هم من الرجال غالبا ولا يمتلكون اي فكرة عن حاجات نصف المجتمع "المرأة" الذي يخططون له وهذا بدوره يسهم في استمرار تدهور الوضع القائم(سليم, ١٩٩٤ ، ص١١٨–١١٩), وقد صنفت تقارير الامم المتحدة العوامل التي قللت من مدى مساهمة المرأة في عملية التنمية الى(علي, ١٩٨٣ ، ص٧٤) :

١–اسباب فنية وثقافية : كنقص التدريب العملي وارتفاع الامية والتمييز في التعليم لاسيما وسط الفئات الواسعة من النساء .

٢–اسباب اقتصادية : كتقسيم العمل بحسب الجنس وقلة فرص العمل امام النساء والعمل غير مدفوع الاجر او غير

القيم .

٣-اسباب اجتماعية : الاتجاهات التقليدية في النظرة الدونية الى المرأة والقوانين التي تكرس الامر الواقع ولاسيما بعض قوانين الاحوال الشخصية .

لقد كان لاهتمام الامم المتحدة لقضايا المرأة اثر كبير في هذا المجال، فقد خصص عقدا كاملا (١٩٧٥-١٩٨٥) لمتابعة تلك القضايا واتخذ على اثرها عددا من المواثيق الدولية والاتفاقيات الخاصة بها والتي اصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي بداية التسعينيات ظهر تطور مهم في الفكر التنموي اعاد الانسان الى موضعه الصحيح في بؤرة الجهود التي تسعى الى التعرف على ابعاد العملية التنموية سمي بمنهج التنمية البشرية . وقد عد هذا المفهوم اوسع بكثير من النظريات التقليدية المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية فنماذج النمو الاقتصادي كانت تهتم بزيادة الناتج القومي ، ومفهوم اشباع الحاجات الاساسية كان يركز على توفير السلع الاقتصادية والخدمات لفئات محدودة من السكان دون ان يزيد من خيارات الناس لجميع الميادين اما التنمية البشرية فقد جمعت ما بين انتاج السلع وتوزيعها وزيادة قدرات الناس واستخدامها وبذلك اوجزت التنمية البشرية خلال العقود الاربعة التي سبقت التسعينيات في انها ركزت خلال الخمسينيات على مسائل الرفاه الاجتماعي وفي الستينيات على ما يطلق عليه بالتكيف الهيكلي وسيطرة نظام السوق وتراكم راس المال ، وفي السبعينيات على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات الاساسية واوضحت الثمانينات الجانب المهمل فيها . وفي بداية التسعينيات اتخذت مقولة الانسان صانع التنمية وهدفها.

لقد دحض مقياس التنمية البشرية الذي نشره برنامج الامم المتحدة في اول تقرير له عام ١٩٩٠ الفكرة التي تقول ان نمو الدخل القومي يعني التنمية ، ووضع الانسان كمقياس في مركز التحليل .وأكد ان الهدف الاساس من التنمية البشرية هو توسيع نطاق الخيارات البشرية من خلال ثلاث مكونات اساسية(البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ،١٩٩٥ ، ص١-٢) :

أ-المساواة في الفرص المتاحة لجميع الناس في المجتمع من نساء ورجال بتوفير الفرص المتكافئة للجميع دون استثناء .

ب-استدامة هذه الفرص المتاحة من جيل الى الاخر، فالاستدامة في جوهرها تعني العدالة في تكافؤ الفرص بين الشرائح الاجتماعية المختلفة ومن الجيل الحاضر الى الاجيال اللاحقة.

ج-تمكين الناس وخاصة ولا سيما كي يشتركوا في عملية التنمية ويستفيدوا منها.

ووضعت الامم المتحدة عام ١٩٩٠ مقياس مركب يتكون من ثلاثة مؤشرات رئيسة لمعرفة وقياس الوضع الانساني والاجتماعي والاقتصادي وهو(خيري, ١٩٩٣ ، ص١٠٨):

١- العمر المتوقع عند الولادة

٢- معدل الالمام للقراءة والكتابة بين الكبار .

٣- نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي .

ويكمن العامل الحاسم في تغيير وضعية المرأة في التغييرات الجوهرية التي لابد ان تتناول البنية التحتية للمجتمعات العربية بمكوناتها المادية المعاصرة والموروثة والتي تضم الموروثات الثقافية والمفاهيم الزائفة المغروسة في المجتمع حول المرأة وانه لابد من مناقشة الهموم التي تثيرها قضية المرأة والتنمية سواء على المستوى العربي ام على المستوى المحلي .

وجاء الاهتمام بقضايا المرأة و مشاركاتها و إسهامها في تنمية المجتمع من حقيقة تنموية مؤداها أن الموارد البشرية هي صانعة الثروات، و بوصف المرأة هي نصف المجتمع عددياً، فأن تنميتها تتمحور بشكل أساس حول تمكينها بوصفها الركيزة الأساسية لبناء رأس المال البشري، مما يتطلب دعم نفوذها، و تنظيم قدراتها، و أعلاء مكانتها، و تغيير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار و تعزيز قدراتها على المشاركة في رسم السياسات و اتخاذ القرارات.

كان مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينيات قاصراً على كمية ما حصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، ولكن مع تدشين مفهوم التنمية البشرية سنة ١٩٩٠ حينما تبناها برنامج الأمم المتحدة للإنماء،

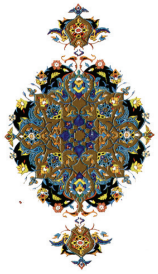

أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها، إذ عُرِفت التنمية بأنها توسيع خيارات الناس.

و لما كان البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، لذا فان قدرات أي امة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية, و تجربة دول جنوب شرق أسيا خير دليل، إذ أن تلك الأمم التي قطعت على نفسها التزامات مهمة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية، كان مبعثه إيمانها بان سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم. وقد كان ثمار ذلك أن حققت اقتصادات تلك البلدان معدلات متسارعة من النمو فاقت بها أكثر البلدان تقدماً، وأصبحت مثلا يحتذى به لكل من أراد أن يلحق بركب التقدم. وحتى حينما تعرضت تلك البلدان لأزمة مالية كبيرة خلال السنوات الأخيرة استطاعت أن تسترد عافيتها بسرعة فاقت التوقعات، وهو ما أرجعه الخبراء إلى الثروة البشرية التي تمتلكها تلك البلدان، وما تتمتع به من جودة عالية وكفاءة ، ويقوم المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وان التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر, ولا تنتهي التنمية البشرية عند تكوين القدرات البشرية مثل: تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات، بل تمتد إلى أبعد من ذلك إذ الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توافر فرص الإبداع، أو التمتع بوقت الفراغ، أو الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان، أو المشاركة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية و استناداً لكل ذلك أصبحت التنمية البشرية توجهاً إنسانياً للتنمية الشاملة المتكاملة وليست مجرد تنمية موارد بشرية، ومن ثم فقد جاء مفهوم التنمية البشرية أكثر اتساعاً وشمولاً عن تلك المفاهيم التنموية التي كانت سائدة، التي تستند إلى أن التنمية تقتصر على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، إذ كلما أستطاع الفرد أن يحصل على المزيد من تلك السلع والخدمات كلما ارتفع مستوى معيشته، و من ثم زادت رفاهيته، وهنا تتحقق التنمية(التنمية و النوع الاجتماعي،٢٠٠١ ، ص١٠), إلا انه مع توسيع مفهوم التنمية ليشمل غايات وأهداف أخرى فضلاً عن الأهداف الاقتصادية أصبحت التنمية معه ترتبط بجودة حياة البشر، وليس حياتهم فحسب, وهو ما أكدت عليه الإصدارات المتوالية من تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إذ ناقشت عدداً من القضايا المرتبطة بجودة حياة البشر مثل: الفقر البشري: والمقصود به ليس فقر الدخول، ولكن يمتد المفهوم إلى حرمان الإنسان من الحياة التي يمكن أن يعيشها، مثل: عيش حياة طويلة يتمتع فيها بالصحة و القدرة على الإبداع والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالحرية والكرامة واحترام الآخرين، والمساواة بين الجنسين، والأمن البشري ليس من منطلق مفهومه التقليدي الذي ينصب على حماية المصالح القومية من العدوان الخارجي في صوره المختلفة أو الحماية من المرض والجوع والبطالة، بل من خلال مفهوم أكثر شمولاً يتضمن مجالات جديدة أخرى للأمن منها: السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الشخصي و الصحي و البيئي و الغذائي .

تطور مفهوم البعد التنموي للمرأة في الأدبيات الدولية :

تطور وضع المرأة في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي نتيجة الثورات التكنولوجية الصناعية و ما رافقها من هجرة الشباب إلى المدن و ثورتهم، إذ قام أصحاب المصانع باستخدام المرأة لمواجهة نقابات العمال، و التخلص من مطالب الرجال، فاستُثمِرت المرأة ببشاعة أكثر من العمال الذكور، و كان أرباب العمل يفضلون النساء على الرجال و العبارة القائلة: يعملن خيراً من الرجال بأجور أخفض, و قد بدأت المرأة العمل في منزلها، إذ عملت في أكثر من حرفة صناعية و كانت بعض هذه الحرف تشمل صنع الأقمشة و الألبسة و لكن ما لبث أن تقلص العمل في المنازل باختراع دولاب الغزل لذا ازداد الطلب على النساء للعمل في مصانع النسيج بفعل هجرة الرجال إلى الغرب(غنيم, ١٩٨٣ ، ص٣), و يمكن إجمال المحطات التي مرت بها مناهج التنمية المتعلقة بالمرأة وسياساتها، التي عكست التغيرات في مداخل السياسات التنموية في العالم بشكل عام بالآتي :

١- المرأة في التنمية(السروجي, ٢٠١٢ ، ص٢٣٨) :

سادت فكرة أن التحديث المساوي عادة للتصنيع وزيادة المكننة في المدة بين الخمسينيات وحتى السبعينيات، سيحسن

مستويات المعيشة والحياة في الدول النامية لجميع فئات المجتمع، بما فيها النساء لذا اتسمت تلك المدة بسيادة التوجه الخيري الموجه للمرأة.

عنى التوجه الخيري بدعم دور المرأة الإنجابي في إعادة إنتاج القوى العاملة في المجتمع، ومن ثم التركيز على قضايا مثل التعليم والصحة العامة للمرأة من توفير المعونات الغذائية لدرء سوء التغذية وتنظيم الأسرة. فضلا عن توفير تدريبات في مجال الاقتصاد المنزلي، حيث يشجع المرأة على الاضطلاع بدورها بوصفها أماً بشكل أفضل ويساعدها على تربية جيل جديد من الأفراد الذين يسهمون في عملية الإنتاج والنمو في مجتمعهم. إلا إنه تم إدخال المرأة في التنمية بوصفها أُمّاً فقط وبوصفها مستفيدة سلبية من التنمية.

اتضح مع نهاية الستينيات للعالم أن جهود تنمية الدول النامية بقيادة الأمم المتحدة لم تحقق النتائج المطلوبة. إذ بعد عقدين من أجل التنمية أصبحت الدول الفقيرة تزداد فقرا وانتشر الجوع والأمية في معظم الدول النامية. وكانت السياسات التنموية التي تتبناها الأمم المتحدة تخطط وتنفذ من قبل الرجال للرجال، وقد أهمل تماما دور المرأة واحتياجاتها في عملية التنمية. الأهم من ذلك أن هذه السياسات والبرامج أغفلت مخزون المعلومات عند هؤلاء النسوة، اللاتي كن يعرفن الكثير عن بيئاتهن واحتياجاتهن، تلك المعلومات اللازمة لتحسين ظروف المعيشة، التي كان من الممكن الإفادة منها عند وضع السياسات التنموية والبرامج.

لقد شكل كتاب عالمة الإنسان والاقتصادية الدنماركية استر بوسروب عن دور النساء في التنمية الاقتصادية عام ١٩٧٠، شكل نقطة تحول مهمة في النظر إلى أثر استراتيجيات التنمية والتحديث على تقسيم العمل التقليدي بين الرجال والنساء في الإنتاج، ومن ثم على تطور أوضاع النساء وتنميتها في المجتمعات المختلفة، إذ أشارت بوضوح إلى مدى استمرار مشاركة تقسيم العمل التقليدي في تعزيز موقع المرأة الدوني في مجال العمل الإنتاجي وهذا الوضع يستمر على الرغم من كل التحولات البنيوية التي حدثت في أنظمة الإنتاج في كل من الريف والحضر, واستخلصت بوسروب أن إدخال وسائل إنتاج حديثة على الزراعة تميل إلى زيادة الدور الإنتاجي للرجال وتهميش عمل النساء, ومن هنا برز توجه المرأة في التنمية متأثرا بكتابات استر بوسروب ضمن العقد الأول للمرأة (١٩٧٦-١٩٨٥)، الذي تم تدشينه في مؤتمر الأمم المتحدة الأول للمرأة الذي عقد في المكسيك سنة ١٩٧٥، وهي السنة التي عدتها الأمم المتحدة سنة عالمية للمرأة.

افترض توجه المرأة في التنمية, وتحدث الاستراتيجيات الاقتصادية غالبا أثرا سلبيا في المرأة، ومن ثم يجب أن تندمج المرأة في عملية التنمية من خلال التوظيف والسوق. إذ تم تسليط الضوء على اختلاف واقع النساء وخبرتهن عن الرجال، مما انعكس على رسم استراتيجيات جديدة لتحسين وضع المرأة و الإفادة من خبرتها بالتركيز على دورها الإنتاجي. وذلك من خلال مدها بمختلف الآليات اللازمة والخبرات المناسبة والتمويل المادي الضروري، إما بشكل مساعدات أو قروض لتيسير تجربة خوضها للتنمية وإسهامها الفاعل فيها، يهدف هذا التوجه إلى إرساء أسس العدالة والمساواة بين المرأة والرجل في عملية التنمية وتلبية الاحتياجات الاستراتيجية للنساء، من خلال تشجيع البلدان على سن القوانين التي تحسن وضع المرأة في المجتمع وتوفير دعم أكبر لحقوقها, إذ عد مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية من شأنها أن تحسن وضعها ومكانتها في المجتمع وتحقق لها العدالة والمساواة، من دون معالجة الأعباء التي تقع على عاتق المرأة جراء اضطلاعها بأدوار عدة من دون مشاركة الرجل.

وتعرض توجه المرأة في التنمية لجملة من الانتقادات، بوصفه أغفل الفروق ونسب التفاوت المتوافرة بين النساء والتعامل معهن كفئة متجانسة بصرف النظر عما يحكم هذه الفئة من أبعاد هرمية وثقافية وعرقية. كما أتهم بتركيزه على الدور الإنتاجي مقابل تجاهله لباقي الأدوار الإنجابية والأسرية الأخرى التي تقوم بها المرأة، سواء في فضائها الخاص أم العام في مستوى مجتمعها المحلي والكلي(السروجي, ٢٠١٢ ، ، ص٢٣٩).

٢- النوع الاجتماعي والتنمية :

برز توجه النوع الاجتماعي والتنمية في الثمانينيات ردا على الانتقادات التي وجهت إلى نموذج المرأة في التنمية، وبدأ في أوائل السبعينيات حينما أخذ الباحثون بتحليل توزيع العمل وفق النوع الاجتماعي وتأثير التنمية في المرأة. وينطلق هذا التوجه من رؤية متكاملة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، من أجل فهم آليات توزيع الأدوار بين الرجال والنساء والمسؤوليات والتوقعات المحددة لكل منهم، لذا لا يركز على المرأة فحسب إنما أيضا على الفوارق الاجتماعية والعلاقات غير المتكافئة بين الرجال والنساء. ويحلل طبيعة مشاركة النساء ضمن محيط العمل داخل المنزل وخارجه بما فيها الإنتاج غير السلعي، ويرفض تقسيم العمل العام والخاص الذي استعمل بشكل عام كوسيلة للتقليل من أهمية عمل النساء في المحافظة على العائلة والمنزل, كما يولي توجه النوع الاجتماعي والتنمية, يولي أهمية لدور الدولة في تنمية قدرات النساء في أداء أدوارهن المختلفة سواء منها الإنجابية أم الإنتاجية أم الاجتماعية أم السياسية(يحيى, ٢٠٠٩ ، ص٢٢).

التمكين :

مع شيوع استخدام مفهوم التمكين في ثمانينيات القرن العشرين بدأ النظر للنساء برؤية استراتيجية تنموية، ترتكز على ضرورة مشاركة المرأة في عملية التنمية بوصفها عنصرا فاعلا ومنتجا لا متلقيا للمساعدة في المجتمع، ويولي بذلك أهمية خاصة لضرورة تنظيم النساء لأنفسهن ليصبحن قوة سياسية فعالة لإحداث التغيير. أي أن مسؤولية تنمية قدرات النساء وجعلهن مشاركات إيجابيات في عملية التنمية لا تقع على عاتق الدولة فقط، بل يتحمل جزءاً كبيراً منها النساء أنفسهن, يبدأ توجه التمكين بإدراك المرأة لذاتها وشعورها بالسيطرة على حياتها، مما يؤدي إلى خلق وعي مجتمعي بالحقوق الفردية والجماعية وإمكان الانضمام إلى مجموعات ضغط وحركات اجتماعية قادرة على تمثيل مصالحهن وتنتهي بتمثيل أكثر للنساء في مراكز صنع القرار الاقتصادي والسياسي.

ولأهمية التركيز على تمكين المرأة عُنِيَ الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأن الغاية المسندة لهذا الهدف هي القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، في مدة لا تتجاوز عام ٢٠١٥, وقد عُد الهدف الثالث عاملاً رئيساً لتحقيق قائمة الأهداف الإنمائية للألفية التي تضمنت ثمانية أهداف و١٨ غاية و٤٨ مؤشرا,

عند تحقق غاية الهدف (٣) من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بالمساواة بين الجنسين في التعليم، سيؤدي ذلك بشكل مباشر إلى تحقق التعليم الابتدائي الشامل (هدف الألفية الإنمائي الثاني)، ومن شأن تحسين تعليم الفتيات أن يرفع درجة الوعي بين النساء من أجل الانتفاع بالخدمات الصحية، وهذا يعني إحداث تحسينات في صحة الأمهات (هدف الألفية الإنمائية الخامس) وتخفيض احتمالات العدوى بفيروس ومرض الإيدز(هدف الألفية الإنمائية السادس)، و ارتفاع مستوى معارف النساء اللواتي يتحملن المسؤولية في رعاية الأسرة والأطفال سينعكس على تخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة (هدف الألفية الإنمائية الرابع)، وأن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يترافق عموما مع زيادة في إنتاجيتها ودخلها، أي تحسن في فرص استقلالها الاقتصادي، وهذا سيسهم في تخفيف أعداد الفقراء ويخفض أيضا من معدلات سوء التغذية (هدف الألفية الإنمائية الأول)، ومع ارتقاء مركز المرأة في السلم الوظيفي ومشاركتها في رسم الخطط والبرامج التنموية وتنفيذها، ستسهم في إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة (هدف الألفية الإنمائية السابع)، وعند انتقال المرأة إلى أعمال ومهن وقطاعات آخذه في التوسع، سيؤدي ذلك إلى عدم تأثر مشاركتها الاقتصادية سلبا بإجراءات تحرير التجارة من جانب، ومن جانب آخر يكون اقتصاد الدولة قويا معتمدا على رأس المال البشري، ويمتلك هيكل صادرات متنوع، ومن ثم يكون قادراً على المنافسة في الأسواق العالمية، أي يمكن القول إنه بشكل غير مباشر سيتحقق هدف الألفية الإنمائية الثامن، تطوير شراكة عالمية شاملة من أجل التنمية.

إلا أن هدف الألفية الإنمائية الثالث قد تعرض إلى الكثير من الانتقاد وذلك لأنه يحمل وعدا بإحراز تقدم باتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، غير أن الغاية المسندة إليه أغفلت حقيقة أنه لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين دون تمكين المرأة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي الواقع أظهرت تجارب عديدة أن

المساواة بين الجنسين في التعليم لا تؤدي بالضرورة إلى تمكين اقتصادي وسياسي للمرأة، إذ ربما لا تنضم المرأة إلى القوى العاملة ويعود سبب ذلك في كثير من الأحيان إلى عدم تمكنها(مصطفى,٢٠١٦ ، ص٩٦-٩٨).

وتتكون عملية التمكين من ثلاثة معطيات هي(الشيخلي, ٢٠٠٦, ص١٤):

١- الموارد: مثل التعليم والعمل وتعد عناصر التمكين، أي أن توافرها ضروري، إذ من دونها لا يمكن التحدث عن عملية التمكين.

٢- العامل البشري: المرأة في هذه الحالة التي هي محور عملية التمكين، من خلالها تتم عملية الاختيار واتخاذ القرارات.

٣- النتائج أو الإنجازات: التي تتمثل في المكاسب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تجنيها المرأة، وهي تعد المؤشرات التي يمكن استناداً لها قياس مدى نجاح عملية التمكين.

ومن خلال هذه المعطيات يكشف مقياس تمكين المرأة الذي يعد أحد الأدلة التكميلية لدليل التنمية البشرية، كشف ما إذا كانت النساء قادرات على الاشتراك الفعال في الحياة الاقتصادية والسياسية، بقياس عدم المساواة بين الجنسين في المجالات الرئيسة من المشاركة في صنع القرار الاقتصادي والسياسي. إذ يعمل على تتبع النسب المئوية للنساء في البرلمانات وبين المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين وبين المهنيين والعاملين التقنيين فضلاً عن التباين بين الجنسين في الدخل المكتسب. ويختلف مقياس تمكين المرأة بوصفه يكشف اللامساواة في الفرص المتاحة الاقتصادية والسياسية، بدليل التنمية المرتبط بنوع الجنس، الذي يمثل مؤشرا لانعدام المساواة بين الجنسين في القدرات الأساسية.

أن توجه تمكين المرأة هو ليس عملية مباشرة وتلقائية، إنما هو عملية ذات جوانب متعددة يتطلب التغيير فيها أمداً طويلاً، إذ أن المرأة بحاجة إلى خدمات إدارية ومهنية فضلا عن الخدمات التنموية الأخرى لتعزيز تمكينها في جميع جوانب الحياة.

النوع الاجتماعي في صنع السياسات :

على وفق انتشار مدى اعتماد أنموذج النوع الاجتماعي والتنمية – الذي طرح تصورات متقدمة عن سبل إدماج الحاجات والمصالح الخاصة للنساء والرجال في صلب السياسات والمخططات التنموية – أنتشر مفهوم إدماج بُعد النوع الاجتماعي في صنع السياسات، ليدفع باتجاه ضرورة الابتعاد عن وصف المرأة بوصفها فئة منفصلة عن سائر الفئات والشرائح الاجتماعية الأخرى، وإنها تحتاج استناداً لذلك إلى نظريات وسياسات خاصة بها من دون غيرها. من أجل التأكيد على أهمية الاستعاضة عن ذلك بضرورة النظر للجنسين بشكل متساو ضمن مختلف النظريات والسياسات والبرامج التنموية، وذلك عبر تعميم إدراج بعد النوع في السياسات, الذي تم اعتماده بوصفه الاستراتيجية العالمية الأساسية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وقد تم ذلك بوضوح عام ١٩٩٥ في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في الصين ولقد جرى التعريف بإدماج توجه النوع الاجتماعي بأنه عملية تقضي بتقييم التبعات المترتبة على الرجال والنساء نتيجة أية إجراءات، بما في ذلك التشريعات و السياسات والبرامج في أي مجال وعلى شتى المستويات.

و عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة احتياجات دمج قضايا النوع الاجتماعي بأنها استراتيجية لجعل اهتمامات الرجال والنساء على حد سواء ولتجاربهم لجعلها بعدا مندمجا ومتكاملا في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث تفيد النساء والرجال بطريقة متساوية، فلا يدوم انعدام المساواة(داود, ١٩٨٥ ، ص١٨٧).

تهدف عملية تعميم النوع الاجتماعي في المؤسسات إلى إعادة التوازن بين الرجل والمرأة في المجتمع من خلال افادتهما من فرص متكافئة للوصول إلى الموارد والعمل والسلطة ومراكز أتخاذ القرار. إذ يتم التوقف عن النظر للرجل بوصفه معياراً وللمرأة بوصفها مشكلة، وبدلا عن ذلك يحل الاهتمام العلمي بصدق النتائج التي تفرزها عملية تبويب البيانات والمعطيات وفق الجنس في مختلف مراحل العملية البحثية.

يساعد التحليل المفصل للمنظمة من منظور النوع الاجتماعي على تحديد الفجوات النوعية، ومن ثم أتخاذ التدابير

اللازمة التي تساعد على خلق بيئة عمل أكثر حساسية ومراعاة للنوع الاجتماعي, بالشكل الذي يجعل المنظمة تقدم خدمات أفضل لمختلف الفئات المستهدفة، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد، ورفع إنتاجية العاملين والعاملات، وتحسين القدرة على تحقيق أهداف المؤسسة وخططها الاستراتيجية وتعزيز كفاءتها.

وتتطلب عملية دمج النوع الاجتماعي سن قوانين جديدة أو تعديل تلك القائمة وتصميم البرامج والمشاريع إذ تأخذ باحتياجات كل من الرجل والمرأة ومشاركتهما في مختلف مراحل التخطيط وافادتهما من عائدات هذه البرامج والمشاريع. ويستلزم الأمر الالتزام (وطنيا ودوليا) بتغيير البنى وعلاقات القوة السائدة.

يتضح الفرق بين التوجهات السابقة للتنمية وتوجه إدماج بعد النوع في صنع السياسات. إذ تنظر توجهات التنمية التقليدية للنساء بوصفهن أقليات مهمشة، في حين إنهن عادة يمثلن نصف المجتمع. أي أن لإضعاف أو إهمال هذا الجزء من السكان عواقب كبيرة تؤثر في مجريات عملية التنمية، وذلك ما يدركه توجه إدماج بعد النوع في صنع السياسات. إذ هو يعتمد على تحليل تقسيم العمل وفق النوع الاجتماعي في تقييم احتياجات الجنسين، وبعدها يتم وضع الخطط استناداً إلى ذلك التحليل, وبهذا يكون قياس مستوى تقدم وكفاءة الذكور والإناث تحت نظام غير متحيز وأكثر عدلا. على عكس التوجهات التقليدية للتنمية التي تقدم على وضع خططها، من دون الأخذ بالاختلافات بين أدوار الذكور والإناث داخل المجتمع. مما يسفر عنه أضراراً تبطئ أو تعطل الخطط التي وضعت للنساء بشكل منفصل، وبهذا لا يتحقق هدف النهوض بواقعهن من جانب، وعدم بقائهن حجر عثرة أمام سير عملية التنمية من جانب آخر(مصطفى, ٢٠١٦، ص٩٩).

وتعني المشـاركة السياسية للمرأة تعزيز دورها في إطار النظام السياسي بضمان مشاركتها في عملية صنع السياسات العامة والقرارات الســياسية أو التأثير فيها، إنها تعني مشاركة المرأة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات الــسياسية وتسيير الشأن العام، وتعد المشاركة السياسية للمرأة دليلا واضحا على مدى نضج المجتمعات العربية ومؤشرا بارزا على مدى نجاح برامج التنمية المستدامة. إذ يعد إدماج المرأة في عملية التنمية السياسية وتحسين وضعها عنصرا حاسما في أي استراتيجية تسعى إلى إشاعة الديمقراطية ومشاركة الجميع في الحياة الــسياسية، مثلما تعد أمرا أساسيا ومدخلا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و يأتي اهتمام الدولة العراقية بالنوع الاجتماعي انطلاقا من الإيمان العميق بضرورة المساواة بين الجنسين في الحقوق و الواجبات و الذي انعكس على ارض الواقع في الدستور العراقي الذي يقرب المساواة بين المواطنين و المواطنات في جميع الحقوق و الواجبات وفي جميع الميادين و المجالات (السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية), وتمكين المرأة سياسيا بواسطة التمثيل البرلماني في الهيئات التشريعية يسهم إلى حد كبير في تحسين صورة الدولة وتجربتها الديمقراطية، وتزداد قيمة هذا التمثيل وانعكاساته على صورة الدولة لاسيما إذا كانت من دول العالم الثالث والدول العربية المسلمة إذ تتهم مجتمعاتها بأنها محافظة و متزمتة و لا تحظى فيها المرأة بحقوق متساوية مع الرجل، كما أن التمثيل البرلماني والسياسي النسائي يسهم في إحداث تغير تدريجي في نظرة المجتمعات المحافظة لدور المرأة في الحياة العامة، إذ تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية لاسيما البرلمان شرطا ضروريا لاكتمال تمتعها بالمواطنة ويتيح لها التواصل مباشرة مع الجمهور والرأي العام والاطلاع على أهمية دورها، وهذا سيخلق حالة من التقبل للمشاركة السياسية للمرأة(نظمي, ٢٠١٣ ، ص٥٤).

المؤتمر الاول للسكان والتنمية :

الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ وشاركت فيه (١٨٠) دولة واكثر من (١٢٠٠) منظمة غير حكومية وقد خرج المؤتمر بأكثر من (٢٠٠) توصية في مجالات الصحة والتنمية والرفاه الاجتماعي وكان من بين اهداف برنامج عمل المؤتمر ما يأتي(صندوق الامم المتحدة، ١٩٩٦, ص٥٠) :

أ- تحقيق المساواة للمرأة مع الرجل .

ب- توافق الآراء الدولية بشأن السكان والتنمية المستدامة .

ج– التبكير بتثبيت عدد سكان العالم¬¬¬¬¬، اما عن السمة المحورية للبرنامج فتمثلت في التوصية بتوفير اسباب رعاية الصحة الانجابية الشاملة التي تتضمن تنظيم الاسرة وخدمات الحمل والولادة المأمونة حيثما يبيحه القانون والقضاء على الممارسات الضارة بالمرأة "بما في ذلك ختان الاناث والزواج القسري" .

وقد اتفقت الدول المشاركة على توجه جديد تجاه القضايا السكانية وتجنب برنامج العمل فيه ذكر أهداف سكانية محدودة الا انه دعا الحكومات إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز التنمية البشرية وتحقيق التوازن في النمو السكاني .

مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية :

الذي عقد في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ والذي ركز على (سبل القضاء على الفقر) وعده من الاولويات العليا في اطار الأهداف والمجالات للمؤتمر داعيا للتنمية البشرية المستدامة كما اكد توسيع العمالة وتخفيض البطالة وتشجيع الاندماج الاجتماعي.

وعد السلام والاستقرار اساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعترف بأن تمكين الناس ، خاصة النساء بغرض تدعيم قدراتهم هي هدف رئيس للتنمية وهي ايضا موردها الاساسي حيث تتطلب تمكين الناس مشاركتهم الكاملة .في صياغة وتنفيذ القرارات الخاصة بنشاط المجتمعات والرفاه الإنساني فيها، وقد حظيت قمة التنمية الاجتماعية بكوبنهاجن عام ١٩٩٥ بحضور واسع من قادة العالم اذ حضرها (١١٧) رئيس و ترتب لنتائجها دلالة مهمة ومشروعية دولية في مضمار التنمية المستدامة لأنه منذ مؤتمر القمة أصبحت القضايا التي كانت تطرح على طاولة المناقشات كونها مواضيع خاصة بالعمل المحلي مواضيعا للبحث الدولي مما أحدث تغيرا في الطريقة التي ينظر بها العالم الى القضايا الاجتماعية ويتعامل معها (غالي, ١٩٩٥ ، ص١١٢).

مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية :

الذي عقد في اسطنبول عام ١٩٩٦ كان موضوعه الرئيس "التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في المناطق الحضرية مسكن لائق للجميع" خرج هذا المؤتمر بتوصيات كان أهمها توفير المأوى الملائم للجميع من خلال التشجيع على حفظ وترميم وصيانة المباني والمساحات المفتوحة والمناظر الطبيعية . وأنماط المستوطنات البشرية الأكثر أمنا وصحة من خلال توفير كميات كافية من المياه المأمونة وجعلها أكثر ملاءمة للعيش فيها واكثر عدلا من خلال الاعتماد على استراتيجية التمكين ومبادئ المشاركة كونها النهج الأكثر ديمقراطية وفعالية .

أهداف الألفية للتنمية "MDG" :

في ايلول ٢٠٠٠ تبنى ١٤٧ من رؤساء الدول و١٩١ بلد بمجموعها إعلان الألفية حيث يوضح الإعلان مفاهيم السلام والأمن وقضايا التنمية بما في ذلك مجالات البيئة وحقوق الإنسان والإدارة, وقد اعتبر أن قائمة الأهداف الألفية للتنمية لا تبطل بشكل أو بأخر أي اتفاقية حول أهداف أخرى تم التوصل إليها في اجتماعات القمة والمؤتمرات العالمية خلال عقد التسعينات ، لأن أهداف الألفية تجمع ما بين الاهداف والغايات لقياس التنمية البشرية التي ركزت على ثمانية أهداف رئيسة(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ،٢٠٠١ ، ص١٨) :

أ– القضاء على الفقر .

ب– تحقيق التعليم الابتدائي على نطاق واسع .

ج– تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي وتمكين المرأة .

د– تخفيض وفيات الأطفال .

هـ– تحسين صحة الأمهات .

و– القضاء على فيروس نقص المناعة المسبب لمرض الإيدز والملا ريا وأمراض أخرى.

ز– ضمان الاستدامة البيئية .

ح– تكوين شراكات عالمية من اجل التنمية.

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة :

انعقد هذا المؤتمر في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢ والذي جاء انعقاده في الذكرى العاشرة لقمة الارض عام ١٩٩٢ في ريودي جانيروا في البرازيل والذي صدرت عنه مسودة اعلان" اكد التزامه على تحقيق التنمية المستدامة من خلال التسليم بالمكانة المركزية للمرأة في المجتمع الانساني ودورها الرئيس في النهوض بالتنمية المستدامة ، والتأكيد على المساواة بين الجنسين من خلال ادماجهما في جميع الانشطة التي يشملها جدول اعمال القرن الحادي والعشرين والأهداف الإنمائية لإعلان الألفية فضلا عن إعطاء الأهمية الأساسية للتكنلوجيا والتعليم والتدريب وتوليد فرص العمل ومنح اولوية محاربة الظروف السائدة عالميا والتي تمثل تهديدا قويا للتنمية المستدامة مثل الجوع المتفشي ، وسوء التغذية ، والاحتلال والنزاعات المسلحة والفساد والامراض المستعصية .

معوقات التنمية المستدامة :

لا تعني التنمية المستدامة التركة التي سنورثها للأجيال المقبلة فحسب بل تعني أيضا أعمال حقوق الإنسان والقضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة التي يجب إن تكون دائمة ، إلا أن هناك بعض المعوقات التي تواجه البلدان النامية ولاسيما الأقطار العربية التي لها محاولات في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة والتي أهمها .

١-الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال الأجنبي :

اهم مكسب للسلام هو تجنب تكلفة الحرب ، لان حياة ورفاهية وكرامة الانسان تمثل ارقى ما تطلعت اليه الامم في كل زمان ومكان وفوق هذا فأن تحليل التأثير المتبادل بين السلام والتنمية يكشف لنا ان كلا منهما سبب ونتيجة للآخر فالحرب(الاسكوا ، ٢٠٠٢ ، ص٨) :

أ-تؤدي الى خسائر بشرية ولا سيما الكوادر التي انفقت عليها الدول وعلى مدى سنوات عديدة اموالا طائلة لأعدادهم وتأهيلهم الى جانب تحملها تكاليف اعداد كوادر بديلة تحل محلهم واعالة من أصيبوا اصابات بالغة وأصبحوا غير قادرين على ممارسة اعمالهم ، هذا فضلا عن جانب تكاليف الأعمار وإعادة البنى التحتية والتجهيزات والتي تم إعدادها على مدار مدة زمنية طويلة ودمرتها الحروب .

ب- تفرض حالة الحرب اولوية تخصيص الموارد لأغراض الدفاع فهي غالبا ما تكون على حساب التنمية بكل ابعادها الاقتصادية والبشرية والتكنلوجيا مما يترتب على هذا النمط من تخصيص الموارد تراجع القدرة الاقتصادية النسبية بحيث تخل في المحصلة بمرتكزات الامن القومي بمفهومه الشامل.

ج-يؤدي انعدام الاستقرار والقلق حيال السلام والامن الى اضعاف الثقة بالانتعاش الاقتصادي وعرقلة التجارة والاستثمار ولاسيما الاستثمار الاجنبي, فقد يؤدي انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر الى تراجع مكاسب التنمية المستدامة على الصعيد الاقليمي ، لان هذا الاستثمار لا يؤمن الاموال اللازمة للتنمية الاقتصادية والصناعية فحسب، بل يستطيع ايضا توليد منافع جانبية في ميدان التكنلوجيا تستمد من المستثمرين الذين يجلبون مع استثماراتهم التكنلوجيا الحديثة هذا فضلا عن الخبرة والدراية .

د-يحدث السلام والأمن أثرا ايجابيا طويل الأجل على السياحة والإيرادات بالعملات الاجنبية اذ تحدث خسائر قطاع السياحة انعكاسات خطيرة على الانفاق العام والعمالة ، ومداخيل الحرف التقليدية ، وقدرة الدول على تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ خطط التنمية المستدامة .

وتعاني مجتمعاتنا بأكملها عواقب النزاع المسلح والارهاب, فأن النساء يتأثرن بشكل خاص بهذه العواقب بسبب جنسهن ومركزهن في المجتمع فغالبا ما تقوم اطراف النزاع باستخدام الاغتصاب المنظم للنساء كأسلوب حربي وارهابي ، وتتحمل على اثره النساء العنف ضدها وتنتهك حقوقها بسبب (الفقر، والتشريد ، وفقدان المنازل والممتلكات ،وفقدان الاقارب او اختفاؤهم ومن وانفصال افراد الاسرة وتشتتهم), هذا فضلا عن ما قد يترتب على النزاعات المسلحة والاحتلال الاجنبي من عواقب اجتماعية واقتصادية وصدمات نفسية قد تلازمهن طيلة حياتهن .

الأمر الذي يشير الى ان للحرب تأثيرات مختلفة على جميع الإفراد ولكن بنسب متفاوتة حيث يزداد تأثيرها على المرأة بشكل خاص بسبب جنسها الضعيف ومركزها الثانوي في المجتمع مما يستوجب العناية من قبل المسؤولين ومن جانب هم في السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لحماية المرأة من اثار الحرب.

٢-غياب الديمقراطية :

اذا كانت المشاركة الشعبية اساسا للتنمية المستدامة فالديمقراطية شرط اساسي لعملية المشاركة اذ تواجه قضية المشاركة على مستوييها الجزئي والكلي ولفئات المجتمع كافة عقبات عديدة على المجتمع العربي فبعضها قانوني وبعضها سياسي والبعض الاخر اجتماعي ثقافي ولا تكاد تختلف في ذلك معظم النظم الحاكمة التي تكرس الاتجاهات ذات اللون الواحد المؤثر على مستوى الحكم والتي تؤدي الى تجميد قوى يمكن أن تكون فاعلة ومؤثرة اجتماعيا وحضاريا لو أعطيت هامشا من حرية الفكر، اذ تلجأ هذه النظم لإدامة فرص استمرار حكمها وإعاقة وجود أي شكل أو أي مستوى من الديمقراطية بأتباع الأساليب الأتية(ناصر, ١٩٩٨ ، ص٨٤) :

أ- استخدام وسائل القمع المعنوية والمادية اذا مامست الاسس التي يرتكز عليها النظام او سعي الى تغييرها اواي اتجاه يهدف الى تغييرها .

ب- استخدام اسلوب الترغيب الذي يتكامل مع اسلوب الترهيب ويتلخص في تسخير وسائل الاعلام التي يسيطر عليها النظام وقواه السياسية الاجتماعية المتحكمة بالدعاية للاسس التي يقوم عليها والشكل الذي يطرحه فتقوم بمراقبة وبتشكيل الراي العام وغزو عقول الناس وبث المفاهيم المناسبة وتحويلها الى قناعات بديهية فضلا عن تشويه ومحاربة الافكار والاشكال المغايرة او المناقضة لتوجهات وسياسات هذه الأنظمة.

يطابق الوضع للمرأة في العالم الصورة المماثلة عن المرأة العربية في الحياة العامة حيث ان الاغلبية الساحقة من النساء محرومات من الحصول على القوة السياسية التي لا تناسب وعددهن كنصف المجتمع وذلك بسبب العقبات التي تقف في طريقهن لنيلهن حقوقهن كحق الترشح والانتخاب ودخول البرلمان في ظل الانظمة الطبقية الابوية وبسبب الانظمة العربية الحاكمة التي تتباين تبايناً كبيراً ما بين البلاد العربية فبعضها ما زال قريباً من النظام القبلي وبعضها يمثل شكلاً من اشكال الاشتراكية المتعثرة او يتحول نحو الرأسمالية المتخلفة صناعيا. وتحتاج المرأة العراقية كغيرها من النساء العربيات شوطاً كبيراً كي تجتاز وتنتصر على المعوقات سواء داخل الاسرة ام في المجتمع والتي تحول دون مشاركتها السياسية ودخولها المعترك السياسي كصانعة قرار ولعل ابرز تلك المعوقات هي المعوقات الثقافية والاجتماعية والمرتبطة بأمرين اساسيين الاولى تتعلق المرأة ذاتها فهي لا تزال تلتمس الوعي الكافي لدورها في الحياة الاجتماعية في المجتمع وما زالت تعاني الامية والثانية تعود الى طبيعة المجتمع العراقي الذي هو مجتمع قبلي في اساسه ذا سلطة ابوية لذا فان دور المرأة فيه هو الدور الثانوي او التابع, الا اننا نجد بعض النساء قد شققن طريقهن في عالم السياسة واستطعن ان يثبتن قدرتهن ويتبؤن مقاعد في البرلمان او يحصلن على عدد من الحقائب الوزارية في عدد من الدول العربية وهذا ان دل على شيء فهو يدل على اصرار المرأة على نيل حقوقها كاملة غير منقوصة ولا شك ان اتاحة فرص اكثر عدلا لها وتمكينها من الحصول على حقها في التعليم والعمل والمشاركة السياسية والمناصب الادارية والاقتصادية يكون له ابلغ الاثر في تنميتها البشرية فالاستثمار في قدرات المرأة وتمكينها من ممارسة خياراتها هو اضمن طريق للإسهام في النمو الاقتصادي والتنمية عامة(مشعل, ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٥).

٣-تهميش دور المرأة :

يعد التمييز ضد المرأة وحرمانها من المشاركة الفعالة والحقيقية في عملية التنمية المستدامة في البلدان النامية عائقا مهما من عوائق التنمية ، ولهذا تعترف الحكومات والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وبصورة متزايدة بان الوضع المتدني للمرأة يشكل عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة .

ان القيم الثقافية لأي مجتمع هي المحددة لدور المرأة ومكانتها فيها وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وانماط

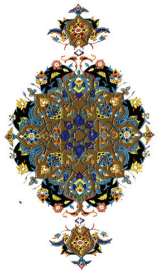

التحصيل والتعليم الذي يحصل عليه والتي تخلق نوعا من التمايز والفروق بين الذكور والإناث بالشكل الذي يؤدي الى تحديد الوظائف والمجالات سواء أكانت فكرية أم اجتماعية أم اقتصادية التي تزج بها المرأة إذ ما تزال التقاليد والأعراف تضع القيود الكثيرة على إسهام المرأة خارج المنزل وينظر اليها على أنها "حاملة لشرف العائلة" ويعد هذا التوصيف والترميز لها من لهم مسوغات التحجيم لدورها ولوجودها الإنساني حيث انه في عرف الشخصية العربية ما يزال الشرف هو أعلى قيمة والنتيجة انه لابد من حراسته ومراقبته ومن اجل هذا لا يزال يجري على المرأة الكثير من أشكال العزل المكاني والاجتماعي(ابراهيم, ١٩٩٧، ص١٦٧) .

ولا يأتي وعي المرأة العربية بذاتها او وعي المجتمع بها من فراغ وانما يتحدد بظروف المجتمع ذاته وبما ان المجتمع العربي هو مجتمع ابوي يعتمد دائما على الرجل فقد كانت ادوار النساء محدودة قاصرة على الادوار المنزلية بل انه كان ينظر اليها ككائن ضعيف جسميا وعقليا وانها لابد ان تخضع لسيطرة الرجل وأشرافه وحمايته كما ينظر اليها كربة بيت وان اختلاطها في الحياة الاجتماعية العامة لابد ان يكون في اضيق الحدود وعند الضرورة القصوى وقراءتها يجب الا تتعدى ما تصلح بيتها وشؤون أسرتها كل هذا يرتبط بتاريخ المجتمع العربي وما حققه الرجل في هذه المجتمعات على حساب المرأة او في غيابها عن ساحة الخبرة والممارسة على امتداد العصور فهو دائما صاحب الكلمة وصاحب الامتيازات سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية .

إن تجاوز هذه العادات والتقاليد الاجتماعية العميقة الجذور والتي تؤكد أدوارا محددة بشكل صارم لكل جنس ، تشكل عبئا ثقيلا على كاهل المرأة التي اصبحت تدرك الحقوق التي سلبها إياها المجتمع وتتطلع الى التعبير عن ذاتها بالتجارب غير المقيدة بالتقاليد, فقد لاحظ تقرير أعدته اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي انه على الرغم من أن النساء يمثلن نصف سكان البلاد العربية فهن مازلن يعاملن كأقلية لا حول لها ولا قوة . ويتحملن وطأة الفقر والبطالة والجهل اكثر مما يتحمله النصف الأخر ويشير التقرير ان وسائل الاعلام تتحمل الجزء الكبير من المسؤولية في تكريس هذه الاوضاع داخل المجتمعات العربية نتيجة تأثر الرأي العام بالصورة التي تقدمها هذه الوسائل عن المرأة وترسيخها في الاذهان, فهي لا تقتصر على السكوت على الوضع المختل وابقائه على حاله ، بل تزيد في تعميق هذا الاختلال . ففي دراستين نوقشت في الجامعات المصرية عام ٢٠٠٠ حول (صورة المرأة في الاعلام العربي) الاولى كانت للباحث احمد حامد بكلية التربية جامعة عين شمس والثانية لعصام فرج في كلية الاعلام بجامعة القاهرة اوضحا فيها أن ٩٠٪ من الاعلانات التجارية تستخدم الانثى وتستغل انوثتها من اجل الربح المادي وزيادة ترويج السلع الاستهلاكية في حين لاحظت دراسة للدكتورة عواطف عبد الرحمن عام ١٩٩٤ ان هناك اهمال وتجاهل للموضوعات التي تعكس التطور الذي طرأ على وضعية ومكانة المرأة ومشاركتها السياسية والعمل النقابي لها في وسائل الاعلام وأضافت مازالت المرأة العربية تعاني اشكال عدم التوافق بين امكانياتها الحقيقية والحقوق المعترف بها قانونيا واجتماعيا(الخماش, ١٩٧٣ , ص٢١).

٤ –الفقـر :

يحاول الفقر في مفهومه العام وصف ظاهرة ذات ابعاد متعددة بالغة التعقيد والتشابك ، حيث يعبر بالمفهوم البسيط عن التدني في المستوى المعاشي للفرد، أي (حالة الحرمان المادي) الذي يتجلى اهم مظهر له في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة التي قد يتعرض لها الفقراء كالمرض والاعاقة والكوارث الطبيعية والازمات ، والحرمان المادي ينظر اليه عادة بوصفه عنصرا رئيسا في تعريف الفقر ليس لكونه المكون الوحيد له وانما لكونه يمثل الحالات النمطية للفقر والتي يتمثل بعضها بنقص وسوء التغذية والملبس والمسكن والتي تأخذ تعبيرات مادية هذا فضلا عن ارتباط سوء الحالة الصحية وتدني المستوى التعليمي والظروف الحياتية الاخرى عادة بل الحرمان المادي ، ولعل ما ينبغي توضيحه وكمحاولة لإبراز ظاهرة تعريف الفقر ، في انه "يشير الى عدم قدرة الشخص على تحصيل الحد الادنى من متطلبات الحياة الاساسية والتي تبقيه حيا وتحفظ كرامته الانسانية وتحقق قدرته على العمل في تلبية حاجاته الاساسية بصورة مقبولة" ، ففي حالة عدم توفر الامكانات المادية للفرد للحصول على الحاجات الغذائية اللازمة لبقائه حيا وقادرا على القيام

بالأعمال المختلفة وكذلك عدم قدرته على توفير الحاجات الاخرى غير الغذائية التي تحفظ كرامته الانسانية نتيجة لانخفاض دخله وعدم قدرته على الكسب او العجز عن العمل فان هذا الانسان يعد فقيرا أي لا يمتلك ما يكفيه من احتياجات المعيشة اليومية(باقر, ١٩٩٦ ، ص١) .

ويتخطى مفهوم الفقر بعد الحد الادنى المادي للعيش ليشمل الامكانيات والقدرات لكل فرد بما فيها تلك المتصلة بالفقر المطلق المادي او النسبي الاجتماعي والثقافي ، وبذلك ارتبط الفقر ارتباطا وثيقا بمعايير السكان والصحة الانجابية ومنها ارتفاع معدل الخصوبة وارتفاع معدل الاعتلال والوفاة والزواج المبكر وقلة استخدام وسائل منع الحمل وارتفاع معدل الاعالة وكبر حجم الاسرة وانخفاض معدل تعليم الفتيات وكثرة الاسر المعيشية التي ترأسها امرأة في المجتمعات ،

ولذلك يمكن القول أن نجاح أي سياسة لمكافحة الفقر تعتمد اولا على تحديد من هم الفقراء ؟ واين يتركزون جغرافيا ؟ وما هي التغيرات التي حدثت في اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بعد تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي. وان محاور الحد من الفقر في اوساط النساء تندرج في ثلاث محاور رئيسة وهي(تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، ٢٠٠٢, ص٢) :

١–محور الضمان الاجتماعي (عن طريق تقديم الدعم السلعي للفقراء) .

٢–محور راس المال البشري (بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين المستوى التعليمي والصحي والمهارات التي تنمي قدرات النساء وتؤهلهم للمشاركة للعمل والكسب) .

٣–المحور الاقتصادي (بتوفير فرص العمل والانشطة والمشروعات المولدة للدخل للنساء والتي تضمن مشاركة النساء في العمل والانتاج من خلال القروض الميسرة ، خاصة المتصلة بالصناعات الصغيرة والوصول الى الاسواق ، وتوفير الاليات التي تساعد في نجاحها) واعتبرت اهم سياسة للقضاء على الفقر هو تمكين النساء ، في الاستراتيجيات القطاعية لعدد من المجالات كالتعليم ،وتنمية الموارد البشرية ،والصحة ،والمستوطنات البشرية والتنمية الريفية والمحلية وتنمية المجتمعات والعمالة المنتجة ، والسكان ،والبيئة ، والزراعة ، والامن الغذائي ، والطاقة والهجرة ، مما يزيد الفرص والخيارات المتاحة من اجل تحقيق التنمية والاستقرار والامن .

المرأة ومنهج الحقوق في التنمية البشرية :

جاء في الإعلان عن الحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٦ من إن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وان الإنسان هو الموضوع الرئيس للتنمية إذ هو الهدف والوسيلة وهو المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منها. وان أفراد المجتمع مسؤولون فردياً وجماعياً عن عملية التنمية مع مراعاة ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم وواجباتهم تجاه المجتمع إذ ورد في الإعلان(يوسف, د. ت ، ص٥٣–٦٣) :

١–الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة و الإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها أعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أعمالا تاماً.

٢–ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضا على الأعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، والسيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

الأمر الذي يشير الى أن التنمية البشرية عملية توسيع لخيارات الناس ويتحقق هذا التوسع بزيادة القدرات البشرية وطرائق العمل البشرية والقدرات الأساسية للتنمية البشرية على جميع مستويات التنمية كما يعتقد أحد خبراء حقوق الإنسان التي من دونها ستظل خيارات كثيرة غير متاحة وهي(عمران, ٢٠٠٥ ، ص١٩):

١ . أن يعيش الناس حياة طويلة وصحية.

٢ . أن يكونوا مزودين بالمعرفة.

٣ . أن يكونوا بإمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

وقائع مؤتمر السنوي الخامس
نحو ستراتيجية لتنمية المرأة على وفق الهوية الوطنية والأجتماعية
الأربعاء ٢٠٢٥/٥/٢١

بدأت مسيرة استخدام مصطلح منهج حقوق المرأة في التنمية بدأ حينما اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين المعقودة عام ١٩٧٩، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (القرار ٣٤/ ١٨٠)، وبدأ سريان الاتفاقية في ٣ أيلول عام ١٩٨١ وحتى ١٥ نيسان عام ٢٠٠٠، وصادقت على هذه الاتفاقية أو انضمت إليها ١٦٥ دولة, وهنا يجب أن لا ننسى أن الأمم المتحدة صرحت منذ إنشائها على الالتزام بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وهو المبدأ الذي اقره ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وتضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨. وفي ٣ أيلول عام ١٩٨١ دخلت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حيز التنفيذ. ومنذ هذا التاريخ عقدت مؤتمرات عدة أهمها المؤتمر العالمي للسكان في بوخارست عام ١٩٧٤ ونيومكسيكو عام ١٩٨٤, وأيضاً المؤتمر العالمي الأول للمرأة في نيروبي عام ١٩٨٥ والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤ ومؤتمر بيجين عام ١٩٩٥(الكردستاني, ٢٠٠٨ ، ص٩٣), وأقر مؤتمر بيجين الاتفاقيات التي أقرت في مؤتمر القمة العالمي من اجل الطفل عام ١٩٩٠ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بآلية التنمية لعام (١٩٩٢) والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ ومؤتمر القاهرة عام ١٩٩٤ ومؤتمر القمة الدولية للتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥, وأيضاً مؤتمر الأمم المتحدة الثاني بشأن المستوطنات البشرية عام ١٩٩٦ ومؤتمر القمة الدولية للغذاء في روما عام ١٩٩٦, فضلاً عن الحملات التي أطلقتها منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٠٨(المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق، ٢٠٠٩ ، ص٨) .

وأكدت جميع هذه المؤتمرات والمنظمات على حقوق الإنسان ومن جوانب عدة، لاسيما تأكيدها المباشر على الاهتمام بالمرأة ومساواتها مع الرجل وإدماج النوع في التنمية، التي كانت الشغل الشاغل في هذه المؤتمرات, وقد تم تحديد الوثيقة النهائية لقاعدة العمل على الأساس الجندري ، وتم تحديد العمل في ستة مجالات هي(الكردستاني, ٢٠٠٨، ص٤٧):

١–أن يكون الجندر هو الاتجاه الغالب في التنمية المستدامة.

٢–مشاركة المرأة في صناعة القرار لاسيما في التنمية.

٣–تعزيز قدرات المرأة.

٤–مشاركة المرأة في المجتمع المدني.

٥–البحث والتحليل العلمي في النوع الاجتماعي.

٦–تمكين المرأة اقتصادياً.

وفي قرار صدر عام ١٩٩٩ عن لجنة حقوق الإنسان في دراستها الخامسة والخمسين إذ جاء في الفقرة العاملة الثالثة من القرار بان اللجنة تكرر أن:

١–جوهر الحق في التنمية هو المبدأ القائل بان الإنسان وهو المقصود الرئيس بالتنمية وبان الحق في الحياة يعني فيما يعنيه توافر الكرامة الإنسانية والضروريات الدنيا للحياة.

٢–انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع يحول دون التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان ويضعف الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

٣–استتباب السلام و القضاء على الفقر.

وتعد مؤشرات التنمية المستدامة انعكاساً لواقع حقوق الإنسان والتنمية وكلما تطورت هذه المؤشرات فهي دلالة على مفهوم البعد البشري في التنمية والذي يستند إلى ثلاثة مؤشرات هي (عبد الحسين, د. ت ، ص٨٧):

١–طول العمر مقاساً بالعمر المتوقع عند الولادة.

٢–التحصيل العلمي مقاساً بمؤشرات فرعية هي:

أ–نسبة البالغين الذين يقرأون ويكتبون

ب–معدل التسرب الإجمالي لمراحل الدراسة الابتدائية والمتوسطة والإعدادية.

٣–مستوى معيشة مقاساً بنصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي.

ويتم قياس كل مؤشر من هذه المؤشرات الثلاث التي تمثل الدليل العام للتنمية البشرية بموجب صيغ معينة، إذ يؤخذ المتوسط الحسابي لقيم هذه المؤشرات للتعبير عن مستوى التنمية البشرية وللمقارنات الدولية أيضا.

الأمر الذي يشير الى ان تخفيف معاناة الشرائح الاجتماعية الفقيرة لا يتم إلا من خلال إعادة توزيع الدخل, و هذا الأخير مرهون بالنمو الاقتصادي وتحقيق معدلات تنموية أعلى ويقع ذلك على عاتق مشاركة الإنسان النشطة فهو هدف التنمية ووسيلتها ويتحمل أفراد المجتمع مسؤولية التنمية مُراعين الاحترام التام لحقوقهم وحرياتهم, ومن حق الدولة وضع سياسات إنمائية وطنية تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان.

الاستنتاجات:

١ – لم يعد مفهوم التنمية يقتصر على الاهتمام بزيادة النمو الاقتصادي أو الدخل الفردي، وإنما أصبحت التنمية أكثر شمولية من خلال الاهتمام والاعتماد على رأس المال البشري، أي أصبح الإنسان هدف التنمية ووسيلتها.

٢–مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم قديم ظهر الاهتمام به خلال السبعينات عندما بدأت مشكلات التلوث البيئي تتفاقم ولاسيما في الدول الصناعية الكبرى والولايات المتحدة الامريكية ودول اوربا الغربية .

٣–ظهر مفهوم التنمية المستدامة الى حيز الوجود في بداية الثمانينيات عندما خطت الحركة البيئية خطوة مهمه بتقديم تقريرها النهائي تحت عنوان (مستقبلنا المشترك) الى الجمعية العامة للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ .

٤–يكون النظام مستداما في حال حقق العدالة في التوزيع وايصال الخدمات في التعليم والصحة وباقي الخدمات الاخرى الى محتاجيها مع تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي ، واقتصاديا يكون النظام مستداما في حال حقق انتاج السلع والخدمات بشكل مستمر أي تحقيق التوازن ما بين الناتج العام والدين، وبيئيا يكون النظام مستداما في حال حافظ على قاعدة من الموارد الطبيعية وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة .

٥–ويبقى المؤتمر الأهم والأبرز هو المؤتمر الرابع المعني بالمرأة في بكين لعام ١٩٩٥ , الذي دعا جميع حكومات المجتمع الدولي والمجتمع المدني بما فيه المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى اتخاذ إجراءات استراتيجية للنهوض بالمرأة وأكد على انها في جميع بلدان العالم تتعرض لعدم المساواة في أمور كثيرة .

٦ – يتطلب تمكين المرأة لأداء ادوار تنموية إزالة سياسة التمييز والتهميش، والاعتراف والإيمان من قبل الرجل أولا بدورها في المجتمع بدلا من إهمالها، إذ إن الرجل هو العنصر الأساسي الذي يمكِّن المرأة من القيام بأدوارها الوظيفية وهو الذي يدعمها لتصبح قادرة على القيام بوظائفها و مشاركتها المجتمعية .

٧–تعد حرية المرأة و خيارات التنمية البشرية المستدامة من القضايا الاجتماعية التي تشمل الدول المتقدمة والنامية على حداً سواء, ولكن مع ذلك فان وجود حرية للمرأة تكون بدرجة أكبر في الدول المتقدمة.

٨–تواجه المرأة الفقيرة مشكلة الأمية و عدم تمكينها و تدني مستواها التعليمي و الثقافي بشكل كبير، و ذلك سبب الفقر وثقافة المجتمع من جهة وعدم الاستقرار الأمني من جهة أخرى.

٩–عدم إعطاء الحرية التامة للمرأة أو التمييز ضد المرأة (الثقافة الذكورية) موجودة منذ أن وجدت الخليقة، ولا يمكن أن نقضي على هذه الحالة لنحقق تنمية المرأة بمجرد إصدار تشريعات وقوانين.

التوصيات :

١–يوصي الباحث بالتركيز على حملات التوعية بقضايا الجندر وأهمية تبادل الأدوار داخل الأسرة (على أن تكون البرامج موجه للرجال والنساء معا) وتوفير الخدمات المساندة لعمل المرأة وتكريس قاعدة مفادها أن تربية الأولاد والاهتمام بالعائلة والمنزل ليس من واجبات المرأة فقط وإنما هي شان اسري تقوم به المرأة والرجل معا .

٢–من الضروري حث الوزارات المعنية بدراسة إمكانية تطوير التشريعات الخاصة بالمرأة، وبما ينسجم وسياسات الدولة واستراتيجياتها.

٣–ضرورة العمل على إزالة الصورة النمطية للمرأة ورفع وعي المجتمع بأهمية عمل المرأة ودورها في عملية التنمية

الشاملة من خلال التدريب والتوعية على تبادل الأدوار داخل الأسرة وخارجها .

٤–يوصي الباحث بضرورة تعزيز البيئة المساندة للمرأة للقيام بأنشطة تواصلية , والتأكيد بأن حقوق المرأة هي حقوق إنسانية غير قابلة للتجزئة، وواجب على الدولة والمجتمع الالتزام بها واحترامها، وان المرأة ركن أساسي في تحقيق التنمية المستدامة وحث البرلمان والمجتمع المدني المرجعيات الثقافية كافة من اجل تأمين بيئة تمكينيه للمرأة تقلل مساحة تهميشها واستبعادها.

٥–من الضروري السعي لتوعية المرأة بحقوقها القانونية وإخراجها من أطار الجهل بالقوانين التي تسلب حقوقها التي منحتها إياها الأديان والقوانين .

٦–من الضروري الحد من التمييز بين الجنسين في الممارسات الدينية، وإعادة توجيه برامج التدريب بما يؤدي إلى بناء قدراتها وتعزيز تكافؤ الفرص إمامها مراعاة للنوع الاجتماعي .

٧–ضرورة الاهتمام بدراسة ظروف المرأة في قطاع العمل غير الرسمي والعمل على تحديد أعدادهن وزيادتها وشمولهن بالرعاية والخدمات التي تقدمها الدولة من خلال توفير القروض اللازمة لبدء مشروعات صغيرة.

٨–يوصي الباحث بضرورة الانفتاح والتواصل مع المنظمات المحلية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة، لبناء شراكة حقيقية تهدف إلى النهوض بواقع المرأة وتغيير صورتها النمطية المترسخة في المجتمع والاهتمام بالدور الإعلامي في قضايا تضمين النوع الاجتماعي.

٩–من الضروري قيام وزارة حقوق الإنسان بالنظر في أوضاع المرأة والتركيز على رفع مستواها ومكانتها المجتمعية .

١٠–يوصي الباحث بضرورة تكثيف وزارة الثقافة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية حملات التوعية والتثقيف الأسري والاجتماعي وضرورة تغيير المناخ الفكري والثقافي بتقسيم العمل والأدوار بين المرأة والرجل لتعديل مواقف واتجاهات أفراد المجتمع ضد المرأة .

المصادر :

١ – بدوي, احمد زكي ،(١٩٩٦), معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت: مكتبة لبنان .

٢ – علوان, د. محمد حسين,(٢٠٢٢), المنهجية العلمية في البحوث الإعلامية, عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع .

٣ – الحسن, د. إحسان محمد، (٢٠٠٠), المدخل الى علم الاجتماع ، بيروت: دار الطليعة .

٤–المصدر السابق نفسه .

٥ – علوان, د. محمد حسين, المصدر السابق, ص٩٥ .

٦ – النوري, قيس ، الحسني, عبد المنعم ،(١٩٨٥), النظريات الاجتماعية، الموصل: مطبعة جامعة الموصل .

٧–اللجنة العالمية للتنمية والبيئة،(١٩٨٩), مستقبلنا المشترك، ترجمة كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة ١٤٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الآداب ، الكويت ، اكتوبر .

٨ – السعيد, عبد المنعم احمد شكري ،(١٩٩٩), "التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق"، أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر .

٩ – النوري, قيس ،(١٩٩٠), افاق التغير الاجتماعي (النظرية التنموية) ،بغداد: مطبعة التعليم العالي .

١٠ – امين, جلال ،(٢٠٠١), نظريات التنمية علم ام مذهب ، هموم اقتصادية عربية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

١١ – عبد الرحمن, إسماعيل ،(١٩٨٢),علم الاقتصاد الأكاديمي ومأزق التنمية في بلدان العالم الثالث، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد السابع ، السنة السادسة .

١٢ – ألنجفي, سالم توفيق ، القريشي, محمد صالح, (١٩٨٨), مقدمة في اقتصاد التنمية ، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر .

١٣ – النجار, يحيى غني ، شلاش, امال عبد الامير ،(١٩٩١), التنمية الاقتصادية (نظريات ، مبادئ السياسات), جامعة الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر .

١٤–برنامج الامم المتحدة للبيئة، (١٩٩٠),حاجات الانسان الاساسية ، في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، تر:

عبد السلام رضوان، الكويت .
١٥– ميلود, موسعي,(٢٠٢٠), التنمية المستدامة, مجلة آفاق البيئة والتنمية الالكترونية (العدد ١٢٢) .
١٦– الشاذلي, زيبار ، وعيسى, (٢٠٢٠),آيات, التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة في ظل استعمال الطاقات البديلة, مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة(المجلد ٣) .
١٧– الجباري, كمال محمد صديق امين ،(٢٠١٦), "الأمن البيئي في العراق إشكالية الإنصاف والاستدامة" ، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع .
١٨–كافي, مصطفى يوسف ،(٢٠١٧), التنمية المستدامة، عمان: أكاديميون للنشر والتوزيع .
١٩– الجلبي, اياد بشير عبد القادر ،(٢٠٠٣), "التنمية الاقتصادية والبيئية بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية"، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل .
٢٠– سليم, مريم ،(١٩٩٤), "اوضاع المرأة العربية "، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد العاشر .
٢١– علي, حيدر ابراهيم ،(١٩٨٣), "ادماج المرأة في خطط التنمية – مشاكل وامكانيات "، المرأة والتنمية في الثمانينات ، مجلد واحد ، الكويت: مكتبة كاظمة .
٢٢–البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ،(١٩٩٥), تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ ، القاهرة: دار العلم العربي للطباعة .
٢٣– خيري, محي الدين ، (١٩٩٣),مؤشرات التنمية البشرية العربية وتطورها ، مجلة مؤته للبحوث والدراسات ، المجلد الثامن ، العدد الثالث .
٢٤–التنمية و النوع الاجتماعي،(٢٠٠١), الوحدة الثالثة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ط٤ ، المكتب الإقليمي للدول العربية .
٢٥– غنيم, أسمت ،(١٩٨٣), المرأة في الغرب الأوروبي في العصور الوسطى، الإسكندرية: دار المعارف .
٢٦– السروجي, د. طلعت مصطفى ،(٢٠١٢), التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث .
٢٧–المصدر السابق نفسه .
٢٨– يحيى, ياسمين ،(٢٠٠٩), حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات، الحوار المتمدن، العدد٢٦٠٣ .
٢٩– مصطفى, د. عدنان ياسين ،(٢٠١٦), التنمية البشرية المستدامة، مخاضات التهميش و فرص التمكين، عمان: دار امجد للنشر و التوزيع
٣٠– الشيخلي, صباح إبراهيم,(٢٠٠٦), المرأة العراقية ومكانتها عبر التاريخ , تقرير بمجلة الفردوس , بغداد: دار الكتب والوثائق العراقية , العدد الخامس , آذار .
٣١– داود, صبيحة الشيخ ،(١٩٨٥), أول الطريق الى النهضة النسوية ففي العراق، بغداد: مطابع الرابطة .
٣٢– مصطفى, د. عدنان ياسين ، المصدر السابق .
٣٣– نظمي, فارس كمال ،(٢٠١٣), الاسلمة السياسية في العراق– رؤية نفسية، ط٢ ، بغداد: دار المدى .
٣٤–صندوق الامم المتحدة ،(١٩٩٦), التقرير السنوي لعام ١٩٩٦ ، نيويورك .
٣٥– غالي, بطرس، (١٩٩٥), "في مواجهة التحديات الجديدة" ، التقرير السنوي عن أعمال المنظمة ، نيويورك .
٣٦–اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ،(٢٠٠١), دور المنظمات الغير حكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها ، نيويورك .
٣٧–الاسكوا ، (٢٠٠٢),اثار السلام والامن على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا ، الامم المتحدة، نيويورك .
٣٨– ناصر, خالد ، (١٩٩٨), أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، كتاب الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، بيروت: مركز دراسات الوطن العربي .
٣٩– مشعل, عبد الواحد ، (٢٠٠٥),المشاركة السياسية للمرأة العراقية ، بحث غير منشور ، المؤتمر الوطني الاول لبرنامج المجتمع المدني العراقي ، اربيل ، ٢٠٠٥ .
٤٠– ابراهيم, عفاف عبد العليم ،(١٩٩٧), المراة العربية ودورها في الإنتاج ، جامعة قطر ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد (٢٠) .
٤١– الخماش, سلوى ،(١٩٧٣), المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف ، بيروت: دار الطليعة .
٤٢– باقر, محمد حسين ، (١٩٩٦),"قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا" ، نيويورك .

٤٣–تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، (٢٠٠٢),جوهانسبرغ ،جنوب افريقيا ، ٢٦اب / اغسطس – ٤ايلول / سبتمبر, (منشورات الامم المتحدة) ، الفصل الاول ، القرار٢ .

٤٤ – يوسف, باسل,(د. ت), حقوق الانسان كمرجعية مفاهيمية للتنمية البشرية بحث منشور في دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي .

٤٥ – عمران, د. فارس محمد ،(٢٠٠٥), المرأة بين اهتمامات الأمم المتحدة ورعاية مصر، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث .

٤٦ – الكردستاني, د. مثنى أمين ،(٢٠٠٨), الجندر المنشأ– المدلول– الأثر، ط٢،عمان: جمعية العفاف الخيرية .

٤٧ –المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق، (٢٠٠٩),مجلة منظمة العمل الدولية، العدد ٦٥، أكتوبر، بيروت .

٤٨ – الكردستاني, د. مثنى أمين ، المصدر السابق .

٤٩ – عبد الحسين, د. صلاح, (د. ت),الإطار المفاهيمي المستخدم في قياس التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي .

Website address

White Dome Magazine

Republic of Iraq

Baghdad / Bab Al-Muadham

Opposite the Ministry of Health

Department of Research and Studies

Communications

managing editor

07739183761

P.O. Box: 33001

International standard number

ISSN3005_5830

Deposit number

In the House of Books and Documents (1127)

For the year 2023

e-mail

Email

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

General supervision the professor
Alaa Abdul Hussein Al-Qassam
Director General of the
Research and Studies Department editor
a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim
managing editor
Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani
Editorial staff
Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi
Mr. Dr. Ali Abdul Kanno
Mother. Dr . Muslim Hussein Attia
Mother. Dr . Amer Dahi Salman
a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr
a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair
a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan
M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi
M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh
M. Dr . Tariq Odeh Mary
Editorial staff from outside Iraq
a . Dr . Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
a . Dr . Muhammad Khaqani
Isfahan University / Iran
a . Dr . Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia
Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria
Proofreading
a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas
Translation
Ali Kazem Chehayeb